جامعة ابن خلدون بتيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الاستدامة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية من فترة 1990– 2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

- عابدي أسماء
- بن عوالي ميمونة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بولعباس مختار

لجنة المناقشة:

عابد علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بولعباس مختار	أستاذ محاضر أ	مقررا
عمران بن عيسى	أستاذ محاضر ب	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية:

2019 –2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى(41)﴾

[سورة النّجم: الآية (38،41)]

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

...

فإنا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا وأخيرا.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان الى الأستاذ المشرف على هذه الرسالة الأستاذ بولعباس مختار، على ما أسدته لي من نصح وتوجيه وإرشاد في سبيل إثراء هذه الرسالة وإعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين وعلى ما قدمته لي من جد صادق وعون مخلص .

كما أسجل شكري لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت على كل ما قدموه لنا في مشوارنا الدراسي .

أتقدم بالشكر الى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

والى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد .

لكم مني جزيل الشكر ...

إهداء

الى من قال فيهما لسان الحق "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" .

ابي الغالي وأمي العزيزة. اطال الله في عمرهما.

الى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود اخوتي و أختي الوحيدة حفظهم الله و أدامهم.

الى أستاذ بولعباس مختار.

الى جميع اساتذة كلية علوم التسير.

الى جميع الاهل و الاصدقاء.

الى كل طالب علم اجتهد ولازال يجتهد.

ميمونة

إهداء

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده

لي عظيم الشرف إن اهدي هذا العمل الى :

الذي ألبسني ثوب المعرفة، و رماني إلى شاطئ العلم و المعرفة، أبي الغالي أطال الله في عمره.

التي حملتني و ربتني فأحسنت تربيتي أمي حفظها الله و أبقاها لنا.

شريك حياتي و رفيق دربي، زوجي الغالي.

الذين صنعوا لي طريقا للوصول إلى هذا اليوم أساتذتي الكرام.

الذين وجدتهم سندا لي في السراء و الضراء، إخوتي و أخواتي.

عائلتي و جميع أقربائي.

أصدقائي و زملاء الدراسة.

أسماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحات
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة	أ
الفصل الاول: أسس ومفاهيم الاستدامة المالية	
تمهيد الفصل الاول	08
المبحث الاول: ماهية الاستدامة المالية	09
1: مفهوم الاستدامة المالية وقواعدها	09
2: تحديات تحقيق الاستدامة المالية ومظاهرها	11
3: الاستدامة المالية ومبدأ الرفاه الاجتماعي و الحد الامن للدين العام	12
4: مؤشرات الاستدامة المالية والاستدامة المالية الاقتصادية و الطرق السليمة لتطبيقها	14
البحث الثاني: ماهية الميزانية العامة	19
1: تعريف الميزانية العامة للدولة وخصائصها	19

2: مبادئ الميزانية العامة وأهميتها	20
3: أهداف الميزانية العامة ومكوناتها	24
المبحث الثالث:ماهية الدين العام	29
1: مفهوم الدين العام ،إجابياته وسلبياته	29
2: انواع الدين العام وأسبابه	31
3: إدارة الدين العام ومؤشراته	34
خلاصة الفصل الاول	37
الفصل الثاني:أسس ومفاهيم النمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الثاني	39
المبحث الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي	40
1: أساسيات النمو الاقتصادي	40
2: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	43
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	46
1: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	46
2: نظرية النمو النيوكلاسيكية و الكنزية	51
المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر المعاصر	60
1: نظرية النمو الجديدة الداخلية	60
2: نماذج النمو الداخلية	61
خلاصة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990-2019	
تمهيد الفصل الثالث	66
البحث الاول:مدخل الى الاقتصاد القياسي	67
1:الاقتصاد القياسي	67
2: السلاسل الزمنية	70
المبحث الثاني: بناء النموذج لأثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي	80
1: تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الاستقرارية	80
2: نموذج رصيد الميزانية العامة	86
3: تقييم تقديرات المعلمات	87

خلاصة الفصل الثالث	89
خاتمة	91
قائمة المراجع	96
الملاحق	103

قائمة الجداول والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01 -01)	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة 1990- 2019	81
(02- 01)	نتائج اختبار ADF المتغيرات النموذج وعند درجة معنوية 5%	82
(02- 02)	اختبار التكامل المشترك	83
(02- 03)	نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني	84
(02- 04)	اختبارWald	85
(02- 05)	نتائج تقدير النموذج الخطي لرصيد الميزانية العامة خلال فترة 1990- 2019	86

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	اختبار تصحيح الخطا الشعاعي vecm	103
(2)	منحنى متغير الدين العام dettes	105
(3)	منحنى متغير الفجوة الضريبية IMP	106
(4)	منحنى متغير الناتج الداخلي الخام PIB	107
(5)	منحنى متغير رصيد الميزانية العامة SOLD	108
(6)	منحنى الاجمالي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة	109
(7)	نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج عند المستوى	110
(8)	نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج وعند درجة معنوية 5%	112

مقدمة

مع التطورات المتسارعة لاقتصاديات الدول وترابطها مع بعضها وما يشهدها العالم من إنفتاح على بعضه البعض كحتمية لا مفر منها، فان على الدولة دورا هاما وأساسيا في إدارة الإقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، وضمان إستقرار الاسعار والتحكم في إستقرار العملة.

تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما ايراداتها الضريبية، لقد أصبح تحقيق الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة خاصة في الاقتصاديات النامية، لاسيما الريعية منها التي تعتمد بالدرجة الاولى على مداخيل محددة في تمويل برامجها التنموية. ولما كانت هذه المداخيل تخضع لمنطق السوق الدولية في تسعيرها، فهي تتعرض بين الفنية والاخرى الى تراجعات سعرية حادة تلقي بظلالها على موارد الدولة من العمولات الاجنبية ومختلف مصادر تمويل التنمية.

من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم هو النمو الاقتصادي باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الإستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم.

والنمو الاقتصادي يعد من أهم الاهداف الاقتصادية لكل دول العالم والجزائر من ضمنها وهو لا يخرج عن كونه زيادة حصة الفرد من ناتج المحلي الاجمالي، وهذا الهدف لا يتحقق الى بزيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي خصوصا وان عدد السكان الجزائر في تزايد مستمر، ولتحقيق هذه الزيادة المرغوبة فان صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر يسعون في زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في ناتج المحلي الاجمالي (القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع اسياحي...الخ).

من بين التحديات الاقتصادية التي تواجهه الدولة الجزائرية هي القدرة على خدمة ديونها وتسديد التزاماتها المالية على المدى الطويل (الاستدامة المالية) تسهم في تحقيق هدف زيادة حصة الفرد من الناتج

المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، لذلك فان إدارة أي ملف اقتصادي في ظل وجود هذه العوامل يعد أمر في غاية الصعوبة على أي دولة في العالم، ومما زاد من الصعوبة الموضوع تراكم عدة عوامل في موضوع واحد، كما أصرت الدولة الجزائرية على المحافظة على الاستدامة المالية والتي من المفترض تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

ما مدى تاثير مؤشر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990–2019؟

وللكشف جوانب هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالاستدامة المالية وما هي مختلف ادواتها ؟
- ما هي اهم محددات ومقاييس النمو الاقتصادي ؟ وما هي النظريات والنماذج المفسرة له ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مختلف مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي ؟
- ما هو تقييم وضعية الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

– تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر يرتبط بترشيد وحوكمة الانفاق العام من جهة، وتنويع مصادر إراداتها من جهة أخرى.

– تعتبر الاستدامة المالية عامل مهم في تحقيق النمو في البلدان النامية .

– توجد سببية وتكامل مشترك بين رصيد الميزانية العامة و الدين العام والناتج الداخلي الخام و الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 1990–2019

أهمية الدراسة:

تتبع اهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه حيث تطور مفهوم الاستدامة المالية باعتبارها احد المقومات الاستقلال، والاستدامة المالية تعكس تحقيق التوازن بين الدين العام والناتج المحلي بعدما ازداد الدين العام الداخلي والخارجي بشكل متسارع خلال السنوات الماضية.

وهذه الدراسة تبحث عن المشاكل التي تحد من الدولة الجزائرية على تخفيف عجزها المالي وستقدم مقترحات تتعلق بإيرادات ونفقات الدولة الجزائرية، لتساعد صناع القرار في المالية والنقدية على اتخاذ القرارات المنظمة للاقتصاد الجزائري ية بصورة رشيدة عند وضع السياسات المستقبلية ولتحقيق الاستدامة المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى إبراز جملة من الأهداف نذكر أهمها ما يلي:

1 – التعرف على مفهوم الاستدامة المالية والدين العام في الادب الاقتصادي.

2 – قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3 – محاولة تفسير النتائج التي سوف تكون من واقع العمل.

4 – التوصل الى النتائج ومقابلتها بتوصيات عملية.

حدود الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع يجب علينا معرفة حدود هذه الدراسة كما يلي:

حدود مكانية: تحت دراسة أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود زمنية: من سنة 1999 إلى سنة 2019.

المنهج المستخدم للدراسة:

إن معالجة الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف ادوات الاستدامة المالية، ونماذج النمو الاقتصادي اضافة الى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاستدامة المالية والنم الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لأثر متغيرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أدوات الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث من خلال الكتب والمجلات والمقالات والملتقيات، الرسائل الجامعية بالإضافة الى المواقع الإلكترونية التي اعتمدنا عليها بشكل كبير في الفصل الأول.

الدراسات السابقة:

لإثراء الموضوع تم الإطلاع على بعض الدراسات وتلخيص مفادهاكالتالي :

- رسالة ماجيستير تحت عنوان العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الإستدامة المالية من اعداد الباحث حسام خالد حسين الريفي من جامعة غزة للسنة 2014، حيث تمكن الباحث من تحديد مشكلة الدراسة في سؤال: ما هي عوامل التي تساعد السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة قدرتها على خدمة ديونها؟ حيث توصل الباحث الى تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية منذ فترة(1996 /2012) متأثرة بالتقلبات السياسية باعتبارها الاكثر تأثيرا، ووجود معامل الارتباط بينه وبين الدين العام بنسبة 90 % وهي نسبة عالية جدا تدل على ان النشاط الاقتصادي الحاصل في الدولة من خلال الدين
- رسالة ماجيستير تحت عنوانأثر الانفاق النمو الاقتصادي في الجزائر من اعداد الطالبة عدة أسماء من جامعة وهران 2، للسنة الجامعية 2015 / 2016 حاولت الباحثة من خلال الاجابة عن الاشكالية الرئيسية التي مفادها ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 /2004 حيث توصلت الباحثة الى أهمية السياسة المالية كمحور من

محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي ومستوى الاستخدام والدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لضمان مبدأ العدالة الاجتماعي

- معاشي سفيان، أطروحة دكتوراه بعنوان اثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2012، سنة 2016/2015 عالجت اشكالية ما مدى تاثير تغير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2012؟ حيث تبين له في الاخير ان النفقات الحكومية تساهم في الواردات و لكن بشكل ضعيف في الاجل القصير.

أما في بحثنا قمنا بدراسة أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي خلال فترة(1990 / 2019)

صعوبات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في عدم العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة بالغة العربية لا سيما تلك المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي، اضافة الى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فكانت هناك الصعوبة في الحصول في معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية من مصدر واحد خلال فترة الدراسة.

محتويات الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنطوية والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة الى ثلاث فصول.

الفصل الأول: تحت عنوان **أسس ومفاهيم الإستدامة المالية** والذي سينصب الاهتمام على تقديم المفهوم العام للاستدامة المالية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية،في المبحث الأول تطرقنا الى ماهية الاستدامة المالية وذلك بذكر مفهوم الاستدامة المالية وقواعدها بالإضافة الى

تحديات تحقيق الاستدامة المالية ومظاهرها وأيضا الاستدامة المالية ومبدأ الرفاه الاجتماعي والحد الآمن للدين العام لتحقيق الاستدامة المالية كذلك مؤشرات الاستدامة المالية والاستدامة المالية الاقتصادية والطرق السليمة لتطبيقها أما في المبحث الثاني حاولنا دراسةالميزانية العامة للدولة،مفهوم الميزانية العامة للدولة وخصائصها، مبادئ الميزانية العامة وأهميتها، اهداف الميزانية العامة ومكوناتها، أما البحث الثالث أردنا من خلاله تقديم مفهوم الدين العام، إيجابياته وسلبياته، انواع الدين العام وأسبابه، إدارة الدين العام ومؤشراته.

الفصل الثاني: تحت عنوان **اسس ومفاهيم النمو اقتصادي** والذي بدوره قسمناه الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الاطار النظري للنمو الاقتصادي (تعريفه، قياسه واهم العوامل المحددة له)، أما في المبحث الثاني الذي درسنا النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي نظرية أدم سميث، ريكاردو، مالتوس، ماركس، النموذج الكنزي للنمو الاقتصادي(نموذج هارود – دومار)، التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، نظرية سولو، نموذج AK أما في المبحث الثالث تطرقنا النظريات النمو في الفكر المعاصر وتناولنا فيها نظرية النمو الجديدة الداخلية ونماذج النمو الداخلية (نموذج lucas في النمو الاقتصادي).

الفصل الثالث: بعنوان دراسة قياسية **لأثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي (1990 – 2019)**، تناولنا في المبحث الاول مدخل الى الاقتصاد القياسي تعريفه، أهدافه، والمنهجية المتعبة،كما اضفنا عنصر السلاسل الزمنية (الاستقرارية، التكامل المشترك، نموذج vecm،var، السببية).

أما المبحث الثاني: تم فيه بناء النموذج لاثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي، تمت الدراسة على سلسلة زمنية تم تحديد متغيرات الدراسة، ثم تقدير معلمات النموذج بعدها تم القيام بالاختبارات الاقتصادية و الاحصائية لهذا النموذج.

الفصل الأول

أسس ومفاهيم الاستدامة المالية

تمهيد الفصل الأول :

من أهم القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل حول مشكلة الديون هي مسالة الاستدامة المالية واستدامة الدين العام، والتحديات التي يمكن ان تواجهها المالية العامة للدولة المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين العام ،وذلك ان افراط الحكومات فى الانفاق العام في ظل محدودية الارادات المالية بسبب النمو في مستويات الدين العام في الوقت الحالي وهذا ما يمثل عبا على المالية العامة للدولة في المستقبل، ومن ثم تستحمل الاجيال القادمة الجانب الاكبر من اعبائه ما يؤثر سلبا في مستويات رفاهيتهم الاقتصادية نتيجة تحمل اعباء لم يستفيدوا منها، ولم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها اساسا، اذ تذهب منفعة هذه الاموال المستدامة بالكامل الى الجيل الحالي يتناول هذا الفصل في المبحث الاول الاطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية و قواعدها المختلفة و مؤشراتها، بينما المبحث الثاني يوضح ماهية الموازنة الدولية و أهم خصائصها و المبحث الاخير نذكر فيه ماهية الدين العام و أنواعه.

المبحث الاول: ماهية الاستدامة المالية

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض مفهوم استدامة المالية و قواعدها بالشكل التالي:

1/ – مفهوم الاستدامة المالية و قواعدها

1_1/– تعريف الإستدامة المالية:

تشير الاستدامة المالية (**fiscal sustainability**) الى [1] الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق و الايرادات الحالية على مدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية او التعرض لمخاطر الافلاس أوعدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية .

و بمعنى آخر هي [2] معدل استقرار و زيادة الايرادات المالية للجهة الخيرية التي تساهم في تغيير الايجابي للمستفيدين مع تحقيق فائض مالي حتى مع تغيير الظروف الداخلية و الخارجية للجهة الخيرية .

تعرف الاستدامة المالية بأنها [3] القدرة على تامين موارد المالية ثابتة و كافية و توزيعها اوجه الانفاق المطلوب وبالشكل والوقت المناسب وفي تعريف اخر هي القدرة على توفير تمويل الذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح باستمرارية العمل.

تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معين او تحديد نسبة معينة يتم إستهدافها، وبعد هذا طريقا اساسيا يبني

[1] سعود بن هاشم جليدان، الاستدامة المالية للاقتصادية العالمية، 2013، تاريخ الإطلاع 8 يناير 2020 17:48 متوفر على الرابط: http://www alpt .net

[2] علي الفوزان، الفوائد الخمسون من دورة الفوزان، تاريخ الإطلاع 12 يناير 2020، 00 :14 متوفر على الرابط : http://ar .islamway.net

[3] محمد محمود عبد الله يوسف ، نحو منهجية جديدة لتفعيل الاسس الاقتصادية للاستدامة مع دراسة حالة مقارنة، بحث اقتصادي, قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الاقليمي العمراني، جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص 04

عليه توقع المستقبل في ظل السياسات المالية المستدامة اذا استطاعت تحقيق الاستقرار في سنة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي [1].

بناءا على ما سبق يمكن تعريف الاستدامة المالية على انها القدرة على تسديد الديون أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها اذا استطاعت عمل ذلك من خلال فائض مستقبلي خلال فترة زمنية طويلة أمد .

1/2 – قواعد الاستدامة المالية

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية [2]:

أ – القاعدة الذهبية Golden Rule :

في حالة تمويل النفقات الاستثمارية لا يتم اللجوء للاقتراض، بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الايرادات الضريبية و الارادات الجارية.

ب – قاعدة توازن الموازنة Balanced Budget Rule :

تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف إستثنائية يزول بزوالها .

و بالتالي لا يعتبر تحقيق تعادل للموازنة العامة شرطا في اوقات الركود، على ان الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية و من ثم توجه الفوائض المالية التي تحقق في اوقات الرواج الاقتصادي الي تمويل عجز المتحقق في سنوات الركود.

[1] وحيد عبد الرحمن بانا فع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في مملكة العربية السعودية مجلة البحوث اقتصادية عربية، العدد 74 ، سنة 2016 ،ص 07

[2] أيوب انور حمد سماقه يى، سردار عثمان باداوه يى، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية و الإيدارية، المجلد 7 العدد 13، ،2015 ، ص 80 – 81

ج – قواعد الموازنة المرنة Flexible Budget Rules

في ظل هذه القاعدة يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في موازنة في حدود معينة مع توضيح اسباب العجز المؤقت و الاطار الزمني التى يتم من خلال العودة مرة اخرى الى وضع التوازني في الموازنة العامة.

د – قاعدة إستدامة الإستثمار: Balanced Budget Rule

لتحقيق هذه القاعدة يشترط استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة و الحذر خلال الدورة الاقتصادية و تحديد هذه النسبة وفقا لعدد المحددات و المتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى.

2 /– تحديات تحقيق الاستدامة المالية و مظاهرها

2_1/ –تحديات تحقيق الاستدامة المالية :

- الحصول على الأموال الضرورية لتنفيذ الانشطة الضرورية هو من اكبر التحديات التي تواجه المنظمات الخيرية في البلدان النامية، فمن التحديات علي المستوى الدولي نجد:
- اللوائح الحكومية الظروف الاقتصادية و دور المجتمع المدني .
- المنظمات الربحية تعمل لصالح المجتمعات متنامية الحاجة
- أنها تعيش في قطاع تنافسي
- المنظمة مطالبة بتوازن بين تحقيق الملاءة المالية و تحقيق الرسالة الخيرية، فالإنشغال في تعزيز المكانة المالية للمنظمة يجب أن لا يكون علي حساب الرسالة الخيرية، فإن قيادات المنظمات الخيرية ومديريها التنفيذيين مدعوون الى تبنى نموذج استراتيجي يدمج بين اكفاءة الاداء المالي و الرأسمالي لمنظماته[1] .

[1] إبراهيم بن سليمان الحيدري، الاستدامة المالية ... التحدي القادم للمنظمات الخيرية، تاريخ الاطلاع 10 يناير، 2020 16:05، متوفر على الرابط : http:// www saaid.net

2/2 – مظاهر الاستدامة المالية :

أ- **القدرة المالية:** هي امتلاك المنظمة الخيرية للأدوات التي تعطيها القدرة على التوسع في الفرص السانحة والتعامل مع المخاطر الغير المتوقعة، وفي الوقت ذاته ادارة عملياتها المعتادة.

- ✓ **علامات القدرة مالية الداخلية:** أن تمتلك المنظمة مصادر توليد الدخل Income heneration كالأوقاف و الاستثمارات و بيع السلع و الخدمات و غيرها .
- ✓ **علامات القدرة المالية الخارجية:** ان تكون مصادر الدعم للمنظمة مصادر متنوعة، ويرى خبراء متخصصون ان 60 في المئة من الميزانية المنظمة الخيرية يجب أن تأتي من خمسة مصادر مختلفة علي الاقل كأحد مؤشرات على الصحة المالية للمنظمة الخيرية .

ب – القدرة التسويقية:

ومن الأدوات الغير المالية للاستدامة المالية هي امتلاك المنظمة الخيرية المعرفة التسويقية، فامتلاكها مستوى مرتفع منها تكون قادرة على استقطاب متبرعين أسخياء والاحتفاظ بهم وتنميتهم من متبرعين الى مناصرين.

ج – ومن الادوات الغير المالية للاستدامة المالية حجم وعمق اندماج المنظمة في المجتمع، فكلما تشعبت جذور المنظمة في المجتمع كانت اكثر قدرة على بناء قاعدة دعم عريضة وثابتة في صورة متبرعين ومتطوعين [1] .

3– الاستدامة المالية ومبدأ الرفاه الاجتماعي والحد الآمن لتحقيق الاستدامة المالية .

3/1– الاستدامة المالية ومبدأ الرفاه الاجتماعي:

تتأثر الاستدامة المالية بما يلى: – بدرجة تطور الاسواق المالية، قدرة على لتنبأ بالمخاطر و قدرة الحكومة على تنفيذ الاصلاحات وتدعيم الجوهرية الديون.

[1] ابراهيم بن سليمان الحيدري، المرجع سبق ذكره، متوفر على الرابط : **http:// www saaid.net**

- تعتبر الدول التي يكون نسبة الدين العام فيها من الناتج المحلي الاجمالي مرتفع تكون لعرضة لاضطراب السوق، كتغيير الفارق بين اسعار الشراء وأسعار البيع للسندات وتغيير اسعار الفائدة فلا تعتبر السياسة المالية مستدامة اذا كان هناك دين عام تراكمي بشكل مفرط.

ويقود عجز الدولة عن توفير التمويل اللازم لأنشطتها الى تراجع عدد ومستويات الخدمات والرعاية الاجتماعية و الدعوم المقدمة لمواطنيها، فقيام الحكومة بعملية القروض سيؤدي الى تحويل الاستهلاك من المستقبل الى الحاضر بالإضافة الى ذلك تحمل اعباء فوائد تلك القروض في المستقبل.

لم تضع الحكومة حد لزيادة المفرطة في الدين، فأصبحت الاستدامة المالية مرتبطة بالقدرة المستمرة للحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الاخذ بعين الاعتبار اسعار هذه الخدمات وتناسبها مع القدرة المالية للمواطن " **بمبدأ الرفاه الاجتماعي** " فلا تستطيع الدولة تقديم خدمات عامة في المستقبل في ظل عدم الاستدامة المالية للدولة.

3$_2$ /- الحد الامن للدين العام لتحقيق الاستدامة المالية:

عملية ادارة حد الامن الامن للدين العام في الدول تعتبر عملية اقتصادية هامة، فتشترك وزارة المالية والبنك المركزي و كذلك خبراء الماليين والاقتصاديين داخل الدولة في تحديد نسبة الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

وتوجب اتفاقية **ماستريخت**[*] الخاصة بعضوية الاتحاد الاوروبي على كل من يرغب في العضوية في الاتحاد الاوربي ان يلتزم بتطبيق مجموعة من الشروط من بينها:

- يجب ان يكون الدين اقل من 60 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي[*].

- ان لا يزيد نسبة العجز فى الموازنة عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي .

[*] ميثاق الاستقرار و النمو Stability growth pac

[*] وفي حالة وجود دين عام خارجي فإن الحد الأقصى يجب أن يكون أقل من السنة السابقة الدين، لما يترتب على العام الخارجي من أثار اقتصادية اكثر تدميرا من الدين العام المحلي ولهذا بان نسبة 40 % تقريبا من ناتج المحلي الاجمالي تكون مناسبة الى حد كبير في كثير من الاحيان.

في نظر بعض الاقتصاديين ان باستطاعة الدولة ان تتجاوز النسب المحدودة و المقدرة للعجز والدين بموجب تلك القواعد، بشرط ان لا يصل الى معدلات النمو الاسمي في الناتج المحلي الاجمالي اكبر من 5 لضمان تحقيق الاستدامة المالية [1].

4- مؤشرات الاستدامة المالية والطرق السليمة لتطبيقها

4/1- مؤشرات الاستدامة المالية

هناك مجموعة من المؤشرات أهمها:

1- مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث:

- **مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر اكثر استعمالا حيث يقيس مستوى الدين بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للدولة، كما انه يعتبر اهم مؤشر لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد .

- **مؤشر رصيد الدين/ (ايرادات الميزانية المحلية):** هذا المؤشر يظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الاجمالي للدين، كما يقيس مستوى المديونية بالنسبة الى قدرة الحكومة على السداد.

- **مؤشر خدمة الدين/ (ايرادات الميزانية المحلية):** يقيس قدرة الحكومة على تسديد الدين بواسطة مصادر محلية .

- **مؤشر القيمة الحالية للدين/ (ايرادات الميزانية المحلية):**يقيس التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة الى قدرة الحكومة على السداد .

- **مؤشر الفوائد/ (الناتج المحلي الاجمالي):** يدل هذا الاخير على درجة ثقل عبئ الفوائد الدولية, ومن الممكن تفسيره ايضا كإمكانات المتوفرة في الدولة لمجابهة النفقات الغير المنتجة .

[1] حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الإستدامة المالية، رسالة لنيل درجة الماجيستر كلية التجارة ، جامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص 42- 43

- **مؤشر الفوائد/ (دخل الموازنة المحلية)**: يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في اطار تحصيل الدخل في الدولة تستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات الغير المنتجة.

أ- **مؤشر الدين الخارجي/ (التصدير)**: يقيس مستوى الدين الخارجي كنسبة مؤوية يؤلفها تصدير السلع والخدمات,تظهر درجة ثقل العبء على التصدير او القدرة على توفير العملات.

ب - مؤشر الاحتياط الدولي الصافي/ (الدين الخارجي): يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العمولات، يستعمل هذا المؤشر برفقة الدين الخارجي كنسبة مؤوية لسرعة تراكم الإحتياطات .

- **مؤشر الاستهلاك/ (مدفوعات الدين الخارجي)**: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الدورة عن نسبة دورات ،ويدل على اعادة تمويل الدين بواسطة اصدارات جديدة اذ زاد هذا المؤشر 100 لا يتم تمويل بواسطة دين جديد ، ويقيس مستوى استهلاك الدين للمدفوعات الدين الخارجي .

- **مؤشر الإقتدار المالي**: هذا المؤشر يستخدم لقياس مدى قدرة المال العام و قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل.

- **مؤشر أعباء الدين**: هو نسبة اعباء الدين الى الناتج النفقات العامة والجارية تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل اعباء الدين العام .[1]

2 – مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

- **مؤشر الفجوة الضريبية**: تعتبر الحصيلة الضريبة أحد مصادر الرئيسية للإيرادات، وأحد عناصر الرئيسية لتمويل اعباء الانشطة الحكومية في تنفيذ سياسات المالية العامة، فهذا المؤشر لا يعتبر شرط كافي للحكم على رصيد وتحليل تطور هذه الحصيلة [2].

[1] حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 45،46،47.

[2] علي حسين نوري بني لام، الإستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية العدد 2، 2018 العراق، ص 476 .

تعرف الضرائب على أنها [1] فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو احدى هيئاتها القومية والمحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في تحمل الاعباء و التكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة.

مؤشر بويتر: يستعمل هذا المؤشر لقياس الفجوة بين الرصيد الاولي المستدام b^*والرصيد الاولي الفعليb_t وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر القيمة الصافية للثروةw_t (والتي تعرف بانها مجموع الاصول بما فيها الاصول المالية والعينية مطروحا منها اجمالي الدين العام) وذلك على النحو التالي :

$$b^* - b_t = (r - q)w_t - b_t$$

- **مؤشر الفجوة الاولية ذات أجل قصير**: يستعمل مؤشر الفجوة الاولية القصيرة الاجل (Short term primary gap indicator) للدلالة على مستوى الرصيد الاولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة الناتج المحلي الاجمال(GDP)والرصيد الاولي الحالي ،وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\mathbf{BP^* - BP = (r_t - n_t)\, b - BP}$$

BP^* : الرصيد الاولي المطلوب لتثبيت الدين.

n : معدل نمو عدد السكان.

BP: الرصيد الأولي الغالب.

t: نزعة سعر الفائدة الحقيقي[2].

[1] أعاد حمود قياس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة عمان، 2011 ،ص 126 -127

[2] فتحي خن، فوزي عبد الرزاق، مجلة العلوم الإنسانية، تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 11- 12 ، pdf

- مؤشر العجز الأولي:

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد و الايرادات العامة الفوائد المحصلة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة [1].

- مؤشر عدم ثبات قيمة العملات:

يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع تناسب بين السلع القابلة اللانجاز والسلع غير قابلة للانجاز، أن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الانتاج الصناعي هو عنصر هام جدا لاستدامة الدين، إذ ينبغي ان تكون سرعة تقلب في تغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر منها في تغيرات الاقتصاد الكلي[2] .

4$_2$ /- الإستدامة المالية الاقتصادية:

الاستدامة المالية تبنى على اساس من اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات اقتصادية متنوعة وليس قطاع واحد ويكون للاستثمار الاجنبي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في الاقتصاد وتمثل نسبة اكبر من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

يتم تقدير هذه الاخيرة من خلال نماذج اقتصادية قائمة على منهج الاستقرار الديناميكي ويحدد عليها الحد الامن من الدين العام الذي يحافظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

[1] علي حسين نوري بني لام، المرجع سبق ذكره، ص 477

[2] حسام خالد حسين الريفي المرجع سبق ذكره، ص 52

[3] الإستدامة المالية ....في.10 نقاط، جريدة الانباء، الثلاثاء 2-5 -2017 تاريخ الإطلاع 12 /1/ 2020, 15 : 2 متوفر على الرابط https://www alanba.com

تتحقق الاستدامة عندما يكون مستوى الدين العام محققا للحالة المستقرة الكفء للإقتصاد وأن لا تتخطى نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مستوى معين يطلق عليه حد الامن للدين العام .[1]

4₃ /- الطريقة السليمة لتطبيق الإستدامة المالية:

- معالجة الايرادات الغير النفطية وإخضاعها للاستثمار وإعادة الحياة بالمتوقف منها.

- اتباع القواعد المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي باستنساخ نماذج اقتصادية المتبعة في بعض الدول العالم الغير النفطية.

- تعزيز سياسات كفاءة الانفاق العام وتفعيل برامج الاصلاح الضريبي والسيطرة على المنافذ الحدودية.

- مكافحة الفساد المالي والإداري و الضرب من حديد وهي اداة مرجعية دينية.

يمكن للدولة الحصول على (الفرصة) مبدأ الاختيار عند الاستدانة في تغطية العجز المالي أن تختارما يناسبها بكل حرية وبشروط (ميسرة) وإختيار الملائم منها اقتصاديا، وفوز الدولة ثقة الاسواق العالمية لقدرتها على الوفاء [2].

[1] حسام خالد حسين الريفي، المرجع سبق ذكره، ص 54

[2] عبد الجبار نوري، الاستدامة المالية ... والاقتصاد العراقي، بحث اقتصادي، 23 ديسمبر 2017 ، تاريخ الإطلاع 2020/2/26، 4:00 متوفر على الرابط www.m.ahewar.org

المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة

الميزانية هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة و هي تضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة و من خلال هذا المبحث سوف نتناول مختلف العناصر المتعلقة بالميزانية.

1/- تعريف الميزانية العامة للدولة و خصائصها:

1.1- تعريف الميزانية العامة للدولة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة " وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية، لاشباع الحاجات العامة، و الايرادات اللازمة لتغطية النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة ".

أو هي نظرة توقعية لنفقات و ايرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لرخصة من السلطة التشريعية[1].

كما يمكن القول بان الميزانية العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات و ايرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة، تعده اجهزة الدولة و تعتمده السلطة التشريعية، باصدار قانون خاص يجيز تنفيذ الميزانية بجانبيها (الايرادات و النفقات). وفي هذا المجال يجدر التفريق بين الميزانية العامة التي هي تقدير لسنة مالية مقبلة و الحسابات الختامية و القومية للدولة و التي هي تدقيق لتنفيذ ميزانية سنة مالية منتهية فعلاً .[2]

2.1- خصائص الميزانية العامة للدولة: تتمثل مختلف خصائصها فيما يلي:[3]

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة2010، ص317 .

[2] عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد و المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، سنة2009، ص 257

[3] جهاد سعيد خصاونة ،علم المالية العامة و التشريع الضريبي ،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن ، سنة 2010،ص 313-314

- **الميزانية العامة خطة مالية:** لقد اعطيت للموازنة العامة صفات عديدة و متنوعة فوصفت بانها بيان، خطة، عملية، برنامج...، و هي اقرب ما تكون الى الخطة .هي خطة مالية كونها تتالف من النفقات العامة و الايرادات العامة.
- **الميزانية العامة تصدر بقانون:**بما ان الميزانية تتكون من النفقات العامة و الايرادات العامة فانها تؤثر في حياة الشعوب لذلك اوجبت الدساتير عرضها على السلطة التشريعية لدراستها، و الواقع ان الميزانية تتيح للسلطة التشريعية الفرصة لتحديد السياسة المالية التي يجب ان تسير عليها الحكومة لذلك تراقب الامة بواسطة ممثليها اعمال السلطة التنفيذية و رقابة فعالة لمراعاة المصلحة العامة .
- **الميزانية تقدير و تخمين لمضمونها:** الميزانية العامة خطة او برنامج تعد لسنة قادمة و تبدا عملية اعدادها في منتصف السنة السابقة لها و عندها يتم تقدير النفقات العامة التي ستنفقها الدولة و بالمقابل يتم تقدير الايرادات العامة التي ستحصلها الدولة خلال هذه المدة و بالتالي تقدير كل منها على وجه التقريب و تتوخى الدقة في تقديرها بقدر الامكان .
- **الميزانية العامة محددة المدة (سنوية):**فالميزانية العامة في نفقاتها و ايراداتها يجب ان توضع لمدة زمنية معينة و ان تكون هذه المدة واحدة في كلاهما، و قد عملت اغلب دول العالم على تحديد هذه المدة بسنة واحدة اي باثني عشر شهرا لاسباب معينة.
- **الميزانية العامة اجازة مسبقة:** اي لاتنفذ ما لم تأذن السلطة التشريعية بتنفيذها و ذلك تاييدا لحق الشعب في مراقبة الانفاق و التحصيل.

2/– مبادئ الميزانية العامة و أهميتها: من خلال هذا العنصر سوق نتطرق الى مبادئ الميزانية العامة وأهميتها:

2–1: مبادئ الميزانية العامة:

عندما تكون السلطة التنفيذية بصدد تحضير الميزانية العامة تضع في إعتبارها مجموعة من مبادئ العامة التي تقوم عليها الميزانية و تتمثل في:

1/– مبدا الوحدة: يقضي هذا المبدا بضرورة وضع ميزانية واحدة تدرج فيها جميع النفقات و الايرادات اي جميع التكاليف ووسائل تمويلها . و هذا يعني ان يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة و ذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر اليها ، كما أن تعداد الموازنات يعرقل من عملية عرض عناصر الموازنة بصورة واضحة و تاتي اهمية وحدة الموازنة من ضرورة ايضاح الحالة المالية للدولة و هذا بدوره يحقق فائدتين ألا و هما: ايضاح اساءة استخدام الاموال و يمكن السلطة النيابية من مباشرة سلطاتها الكامل على الرقابة المالية العامة .[1]

2/– مبدا الشمولية (عمومية الميزانية العامة): تقوم على اساس عدم اتباع طريقة الميزانية الصافية، و هذا يستلزم ادراج جميع النفقات و الايرادات دون اجراء المقاصة بينهما، اي عدم اتباع طريقة الناتج الصافي التي لا يسجل فيها الا فائض الايراد على النفقة بالنسبة للوزارة .....، يعني اظهار كافة الايرادات و النفقات مهما كان حجمها و اظهار الرصيد المعبر عن زيادتهما .

3/– مبدا الاعلان عن خطة الموازنة :لا بد من الاعلان عن خطة الميزانية للسنة القادمة و علم كافة الافراد بها حيث ان اطلاع الافراد عليها يعتبر ضروريا للتعرف على مجريات الاحداث، و لا تتحقق امكانية الاطلاع الا بالمشاركة الفعلية في مناقشة المؤتمرات الشعبية و ما تتخذه من مختلف القرارات السياسية .

4/– مبدا الوضوح: ان مبدا الاعلان يستوجب توفر مبدا اخر و هو مبدا الوضوح، و يقصد به ان الارقام و الحسابات الخاصة بالمال العام يجب ان تكون معروضة بصفة تفصيلية وواضحة، و لهذا فان المبدا الاول ملازم للمبدا الثاني و على هذا الاساس فان خطة الموازنة و الحسابات الخاصة بها تصاغ بشكل واضح و مفهوم بحيث يمكن لافراد المجتمع من غير المتخصصين من متابعتها و يفضل ان ترفق خطة الموازنة العامة شروحات توضيحية وافية [2]

[1] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، سنة 2007، ص145

[2] ماضوي حنان، اجراءات اعداد و تنفيذ ميزانية البلدية ، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ص 21

5/- مبدا الأسبقية: هنا يتم اعداد خطة الموازنة قبل بداية فترة الموازنة التى وضعت من اجلها الخطة، و هذا يستدعي اعداد الخطة و عرضها للمصادقة عليها في فترة زمنية قصيرة نسبيا و لهذا الامبدا اهمية تتمثل في :

***الاهمية التنظيمية** :أن عدم معرفة الادارات الشعبية المختلفة بالمنطلقات التي وضعت الخطة القادمة مسبقا فانها قد لا تعمل بصورة صحيحة .

***الاهمية السياسية** :يجب أن تكون صلة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، لان انعدام هذه الصلة لا يكون في صالح البلاد خاصة مع الظروف الاقتصادية و السياسية التي تمرها البلاد.

6/- مبدا السنوية :يعني هذا المبدا ان يتم التوقع و الترخيص لنفات و ايرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام . ويعني هذا المبدا ايضا ان الميزانية يجب ان تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية و يرجع هذا المبدا الى اعتبارات سياسية و مالية معينة :[1]

فالأعتبارات السياسية تتمثل في أن مبدا الميزانية يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على انشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع اليها و الحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام ثم ان المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية و رقابته و رسم حدوده .

أما الاعتبارات المالية فتتمثل في ان فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها اغلب الانشطة الاقتصادية كما انها تضمن دقة تقدير ايرادات الدولة و نفقاتها بصفة خاصة على اساس اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنتهية) .و ذلك لصعوبة تقدير هذه الايرادات و النفقات في فترة اطول و ما قد يقترن بذلك من اخطاء .لكل هذه الاسباب يؤكد الفكر المالي التقليدي على ضرورة احترام المبدا المذكور باعتباره يمثل ضمانة لتحضير الميزانية على ضوء تقديرات محددة و من ثم واقعية .

[1] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ،مرجع سبق ذكره ،ص 324

7/- مبدا الشيوع: مبدا التغطية الكاملة: يقصد به عدم تخصيص ايراد معين لنفقة معينة و بمفهوم اخر هو " تغطية مجموع النفقات العامة بمجموع الايرادات العامة و بصورة اجمالية و على وجه الشيوع بحيث تصبح الخزينة العامة كبحيرة واحدة تصب فيها جداول الايرادات و تنفرع منها جداول النفقات دون تخصيص أو توزيع ".[1]

2$_2$- اهمية الميزانية العامة: تتمتع الميزانية العامة باهمية بالغة لانها تعبر عن منهجية العمل السياسي ، الاجتماعي و الاقتصادي للحكومة خلال الفترة المالية و يمكن لخيصها كالاتي :[2]

-/ الاهمية الاقتصادية: أصبح الهدف من وراء الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث الى استخدام المالية العامة و بخاصة عجز الميزانية العامة و فائضها كاداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوى الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية و ذلك محاولة لرفع الدخل القومي .كما ان الموازنة اصبحت تستعمل كاداة لتقديم العون و الحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه مناقشة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية علة المستوردات و اعفاء الصناعات المحلية من الرسوم و الضرائب ، و في بعض الحالات منح القروض الميسرة لدعم قيام النشاط و الانتاج المحلي .

-/ الاهمية الاجتماعية: تعتبر الميزانية العامة اهم وسيلة لتحقيق اصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للموازنة العامة التي تهدف الى تصحيح التفاوتات و ضمان الترابط الاجتماعي و يتم التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية و خاصة المباشرة منها و توجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل اعانات الضمان الاجتماعي ، دعم السلع الاستهلاكية او مجانية التعليم و الخدمات الصحية .

[1] جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العملي ، مرجع سبق ذكره ، ص 335.

[2] مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص سير المحاسبة المالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011، ص42-44

–/ الاهمية السياسية: لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة و ايراداتها بل اصبحت لها اهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة ان يعتمد مشروعها من طرف البرلمان و، و هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة و على سياستها المالية و الاقتصادية بصفة عامة ،و الموازنة تكون مراة عاكسة لها.

–/ الاهمية المالية :تعد الموازنة المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لانها وثيقة مالية تفصل و تعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة من خلال السنة المالية،كما انها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة و الاغراض التي اعتمدت لأجلها، لذلك فهي تكشف الوضع المالي للدولة .

3/– أهداف الميزانية العامة و مكوناتها :

3$_1$/– أهداف الميزانية العامة: تحتوي الميزانية العامة على جانب الإرادات و جانب النفقات تعبر بصورة غير مباشرة عن النشاطات والخدمات التي قامت أو ستقوم بها مؤسسات القطاع العام من اجل رفع المستوى المعيشي و الصحي والثقافي للمجتمع ورجوعا الى ذلك فانها تهدف الى ما يلي :[1]

- **الادارة:** و هي تحديد حجم و برامج الانفاق العام للسنة القادمة بصورة تقديرية مما يعطي المسؤولين الاداريين امكانية التاكد من الحصول على الموارد المالية المتاحة ، و ضرورة حسن استخدامها بالطرق الاقتصادية العقلانية بحيث تعطي مردودا اكبر و تحقيقا كاملا للاهداف باقل التكاليف .
- **التخطيط:** أي رسم السياسة المالية للسنة المقبلة، حيث تحدد الاهداف والوسائل ويتم تقدير نفقات تلك الوسائل و مقارنتها بالموارد المالية المتاحة، و يتضمن التخطيط وضع بدائل مختلفة و اثار ايجابية و سلبية التي تنتج عن استخدام احدى الوسائل.
- **مراقبة التنفيذ:** يعني فرض رقابة مالية وقانونية على تنفيذ البرامج الخاصة بالاعمال والخدمات وذلك حسب الطرق او البدائل التي اختيرت لتنفيذها، و تعتبر المراقبة احد المهام أوالواجبات

[1] ميثم صاحب عجان، على محمد مسعود،المالية العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، سنة 2015،ص 376–ص381

المناطة بالمسؤولين في الادارات المختلفة لمعرفة المشاكل التي تواجه عملية التنفيذ، و ايجاد الحلول للتخلص منها او التخفيف من حدتها و لهذا الغرض تستخدم الميزانية كاداة للرقابة و الاداء .

3/2- مكونات الميزانية العامة:

عند قيام الدولة بتادية وظائفها فانه يتعين عليها الحصول على ما يلزمها من موارد اقتصادية اي الايرادات اللازمة للقيام بتلك الوظائف كما انه يجب عليها تحديد ما تنفقه من اجل مواصلة تلك الوظائف و منه نستنتج ان الميزانية تتكون من شقين ألا و هما: الايرادات العامة و النفقات العامة .

اولا: الايرادات العامة:

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية مهمة تحتاج الى ارصدة مالية لتمويل نشاطها العام، و تعتبر الايرادات من الموازنة العامة حيث تستطيع الحكومات بواسطتها التاثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .

1/- تعريف الايرادات العامة: هي مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة للانفاق على المرافق و المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ .[1]

يقصد بالايرادات العامة، كاداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي. [2]

2/- مصادر الايرادات العامة :

تنقسم الايرادات العامة الى اقسام متعددة و هي كالآتي :

أ/- الضرائب: تعرف الضريبة على أنها إقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة و توزيع هذه الاعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكليفية[3].

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، سنة 1999 ، ص 97 .

[2] سوزى عدلى ناشد ، الوجيزفي المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، سنة 2000، ص 25 .

[3] فتحي أحمد، ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، سنة ،2000، ص 2

ب/– الرسوم: يمكن تعريف الرسم بانه مبلغ معين من المال يدفعه الفرد الى هيئة عامة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة .

ج/– القروض العامة: مهما تعددت تعريفات القرض فلا يتعدى كونه عقدا تبرمه الدولة او احدى هيئاتها العامة مع الجمهور او مع دولة اخرى تتعهد بموجبه على سداد اصل القرض و فوائده عند حلول موعد السداد و ذلك طبقا لاذن يصدر من السلطة المختصة .[1]

د/– الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم): يتمثل الاصدار النقدي في خلق كمية اضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة و تستند الدولة في هذا الصدد على سلطتها في الاشراف على النظام النقدي و توجيه و تحديد القواعد التي تسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن اصدارها من النقود .

هـ/– الغرامة:يقصد بها عقاب شخص بسبب مخالفة القوانين و اللوائح و بالتالي لها طابع جزري في حين ان الضريبة مؤسسة اصلا لتمويل نفقات الدولة وان كانت الغرامة كذلك تعتبر من موارد الخزينة .[2]

و/– الاتاوة :هي المقابل الذي يدفعه صاحب العقار او الثروة بسبب ارتفاع ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة فتعبيد طريق او اقامة سد يؤثر على قيمة الاراضي المجاورة مما يقضي ان يساهم المستفيد بقسط ما في النفقات التي تكيدها الدولة [3].

ز/– مداخيل املاك الدولة (الدومين): أو هي ايرادات ممتلكات الدولة ، يقصد بالدومين كل ماتملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة او خاصة ، و سواء كانت عقارية او منقولة . و يمكن تقسيمه وفقا لمعار النفع الى الدومين العام و الدومين الخاص :

- **الدومين العام domaine public**: هو الاموال التي تمتلكها الدولة او الاشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام و تحقق نفعا عاما و من ثم تخضع لاحكام القانون العام .

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة، الطبعة لاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، سنة 2007،ص 158

[2] احمد يحياوي،مساهمة في دراسات المالية العامة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2005 ،ص 95

[3] خبابة عبد الله، اساسيات المالية العامة، مؤسسات الشباب الجامعة، مصر، سنة 2009، ص 219

- **الدومين الخاص domaine prive**: يقصد به تلك الاموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة و معدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لاحكام القانون الخاص [1].

ثانيا: النفقات العامة:

ازدادت اهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الاخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع اهمية النفقات العامة الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة .

1/– تعريف النفقات العامة:

هي عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد اشباع حاجة عامة ، و يستخلص من هذا التعريف ان عناصر النفقة العامة ثلاثة ، استعمال مبلغ نقدي و هذه النقود تكون داخلة في الذمة المالية للدولة و ان يكون الغرض من استعمالها سد حاجة عامة .[2]

2/– صور و اشكال النفقات العامة:

- ✓ الاجور و المرتبات التي تدفعها الدولة الى الموظفين و العمال و المتقاعدين العاملين في اجهزتها:

تعرف الاجور و المرتبات بانها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للافراد العاملين في اجهزتها المختلفة فعلا "ثمنا" للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها او الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا ، فاحاتهم الدولة الى التقاعد .

[1] سوزئ عدلى ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره ،ص 91-92.

[2] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة ، دار المعتز للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2015، ص 54

✓ قيم السلع و الخدمات التي تشتريها الدولة و تهدف من ذلك الى اشباع الحاجة العامة: تمثل القيم و الادوات و المعدات و الالات التي تقوم الدولة بابتياعها و تخصيصها لاشباع الحاجات العامة و تظهر عند معالجة هذه الحالة المسائل الاتية:

* من حيث السلطة التي تقوم بالاشراف على عملية الشراء .

* من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات .

* من حيث الاسلوب الذي يتم به الحصول على المقاولين .

✓ الاعانات المختلفة التي تقدمها الدولة الى مختلف الفئات الاجتماعية او الى الدول و المنظمات الدولية: يمكن تعريف الاعانات بانها تيار من الانفاق تقرر الدولة دفعه الى فئات اجتماعية او للهيئات العامة و الخاصة دون ان يقابله تيار من السلع و الخدمات تحصل عليه الدولة من الجهة المستعملة للاعانات و يمكن تقسيمها الى قسمين هما الاعانات الدولية و الاعانات الداخلية.

✓ تسديد اقساط و فوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة: كما سبق و عرفنا القرض بانه دين مستحق على الدولة او هيئة عامة تتعهد بموجب عقد الذي يصدر به قانون بسداد اصله و فوائده بشروط محددة، و الاصل في القرض العام ان يكون اختياريا اي يكون للمقرضين من الافراد او الهيئات حرية الاكتتاب فيه او الامتناع عن ذلك ، و ان يخصص لتمويل انفاقات عامة معينة يحدده قانون القرض غير ان استمرار استعانة الدولة بالقروض العامة التي لم تعد مصدرا استثنائيا من مصادر الايرادات العامة و التجائها الى القروض الاجبارية و عدم تخصيص قيمتها لتمويل نفقات محددة، جعلت القروض العامة في الوقت الحالي تقترب في طبيعتها من الضرائب [1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 56-63

المبحث الثالث: ماهية الدين العام

1/–مفهوم الدين العام، إيجابيات و سلبياته.

في كثير من الأحيان تنفق الدولة ممثلة في المؤسسات القطاع العام مبالغ كبيرة لا تسمح إيراداتها الدورية المنتظمة في تغطيها مما يلجأ بها الى اقتراض المبالغ التي تحتاجها ،وبهذا يتشكل ما يعرف بالدين العام.

1/1– مفهوم الدين العام

يمكن تعريف الدين العام على أنه حجم الديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضين إما أفرادا، شركات أو حكومات أخرى أو هو عبارة عن الأموال التي تقبضها الحكومات من المؤسسات او افرادا (في حالة وجود ادخارات كبيرة لديهم) لمواجهة النفقات الجارية العادية[1].

يعرف الدين العام أو الدين السيادي بالأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد و المؤسسات لمواجهة تحديات الطارئة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية وذلك عندما تعجز الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة مثل الحرب والتضخم المفرط ولتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية . أوهي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات قابلة للتداول، أو أذونات خزانة لمدة ثلاث أشهر تقريبا أو سندات قابلة للتداول [2] .

[1] حيدر اللواتي، ما هو الدين العام، جريدة لويس، 2019، تاريخ الاطلاع (4 / 1 / 2020)، متوفر على الرابط: https://m.lusailnews.net

[2] تعريف الدين العام أسبابه و مخاطره، 2017، تاريخ الاطلاع (10 / 1 / 2020)، متوفر على الرابط: arbictrater.comhttp://www

رئيس جمعية المحاسبين القانونيين "عمران التلاوي " يقول في الدين العام إن خطورة ارتفاع الدين العام تكمن في ارتفاع أعباء خدمة الدين أقساط الفوائد مِؤكدا على أهمية وجود خطة إقتصادية [1] .

1/2- إيجابيات ،سلبيات والطرق المتبعة للحد من الدين العام :

فيما يلي سنعرض اهم ايجابيات ،سلبيات والطرق التي تتتبعها الدولة للحد من الدين العام [2]:

- **إجابيات الدين العام :**

أ – تتصف العلاقة بين الدائن والمدين بأنها مؤقتة ومحتومة بإنهاء الدين حين سداده وبالتالي لا يوجد قيود على حرية التصرف بلد صاحب الدين العام في كيفية ادارة أعماله وشؤونه التي يديرها حتى تتمكن من سداد الديون .

ب – تتمثل فوائد المترتبة على القرض (الدين)بضرائب يتم تحصيلها من الشعب، بينما الأرباح التي تدفع للمساهمين فلا يتم اقتطاعها على شكل ضرائب.

ج – يتم مسبقا ادراج الفوائد العائدة والمبلغ الأساسي بحيث يتم تسهيل على الشركة أو الدولة ادراج الدين ضمن السيولة المالية المتوفرة ،وبالتالي يمكن تحديد مقدار حجم الدين المطلوب (صغيرا أم كبيرا) .

- **سلبيات الدين العام :**

أ – وجود دين عام يعني ان الدولة والقائمين عليها لا يملكون الدخل الكافي في خزائن الدولة و بالتالي عدم أهليتهم للقيام بمسؤوليات الدولة .

ب – إقتران الدولة بالدين العام يعني أنها ملزمة بالسداد على فترات منظمة دون التخلف عن أي دفعة.

ج – التورط في منسوب عالي من الدين العام يعني عرقلة لمسار التجارة و الاعمال داخل البلاد .

---

[1] عمر التلاوي، الدين العام هو الذي يعين النشاط الاقتصادي وليس الدين القومي،جريدة الدستور، 2019، تاريخ الاطلاع (10 - 1 – 2020 متوفر على الرابط : addustour.comhttp://www

[2] إسلام غنيمات ,ما معنى الدين العام ,2019 ,تاريخ الاطلاع (15 /1 /2020) ,متوفر على الرابط :
http://www.mawdoo3.com

1/3– الطرق المتبعة للحد من الدين العام: تتبع الدولة العديد من الخطط والمناهج للحد من ارتفاع الدين العام وذلك عن طريق :

1. إجراء تعديلات على معدلات الفائدة.
2. تخفيض الانفاقات.
3. رفع مستوى الضرائب.
4. تشجيع حركة البيع والشراء ضمن نطاق الدولة وخارج.
5. اتباع خطة انقاذ للاقتصاد الوطني.

2– أنواع الدين العام و أسبابه

2/1– أنواع الدين العام:تنقسم القروض التي تعقدها الدولة وأشخاص القانون وفقا لأسس مختلفة [1] :

- **قروض اختيارية وقروض إجبارية:** يعتبر القرض اختياريا اذا لجأت الدولة للإقراض، وتركت للأفراد الذين تقترض منهم حرية إقراضها أو عدم إقراضها أما القرض الإجباري فهو الذي تنعدم فيه حرية المقرض في إقراضه للدولة، إذ يكون مرغما لسبب أو آخر على إقراضها للمبلغ الذي تطلبه .
- **قروض داخلية وقروض خارجية:** فالقرض العام الداخلي هو الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص معنيين أو اعتباريين أما القرض العام الخارجي فهو الذي تحصل عليه الدولة من الدول أجنبية او من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي او دولي أو منظمة دولية في الخارج .
- **قروض مؤبدة وقروض مؤقتة:** القرض المؤبد هو الذي تلتزم قيمة الدولة بدفع فوائد القرض دون تحديد تاريخ معين لرد أصله الى القرض، القرض المؤقت هو الذي يجب رد قيمة أصله في تاريخ معين وقد ينقسم هذا القرض الى قرض قصير أجل وقرض طويل الأجل .

[1] أرشيف الشؤون القانونية، الدين العام، 2010 ،تاريخ الاطلاع(12 /2 /2020)، متوفر على الرابط :
httt://www star times.com

- **قروض للحامل و قروض إسمية:** فالأولى تكون قابلة للتسويق، و الأخرى تكون غير قابلة للتسويق لا يمكن تحويلها إلا بإتباع اجراءات معقدة .

2/2- أسباب الدين العام

أسباب إستدانة الدول وخصوصا الإقتراض من الخارج هو من أجل تمويل العجز في ميزان المدفوعات هذا بصفة عامة، أما بالنسبة للدول العربية فان هناك عومل عديدة تضافرت منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي لتأزم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها في السنوات الأخيرة في معظم الدول ذات الاوضاع الحرجة أصلا.

ومن أهم تلك الأسباب [1] :

أ – الأسباب الداخلية:

1. **الميل الى الاستثمار من أجل التنمية** :يتطلب كثافة رأسمالية والتكنولوجيا متقدمة، وهو ما تفتقر اليه تلك الدول ،مما اضطرها الى الاقراض الخارجي لشراء الآلات و المعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع .
2. **سوء توظيف القروض:** لقد كانت المبالغة الملحوظة اللجوء الى الاقراض وذلك على أمل السداد من المشروعات ملموحة تم الاقراض تم الاقراض منها، لكن سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية أدى الى كشف الكثير من المشروعات .
3. **تهريب رؤوس الاموال الى الخارج:** في الوقت الذي كانت فيه سياسة الاقتراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الاداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها الى الخارج وتتم ايداعها في البنوك الاجنبية لحساب أصحاب النقود و السلطة ورجال الاعمال و القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة الى تراكم الديون وفشل التنمية .

[1] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، المرجع سبق ذكره، ص 201

4. **الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة** :أدى هذا التوجه الى تزايد الحاجة الى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة تتطابق في طبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية غير النفطية خاصة، مما أدى للجوء الى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات .
5. **العجز المتزايد في ميزان المدفوعات** :أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات الى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء الى الاقتراض الخارجي، وتفاقم المديونية .

– **أسباب خارجية:** ومن أهم الأسباب الخارجية [1] :

1. **ارتفاع أسعار الفائدة** :كان الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية، دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الاضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الاجنبي .
2. **إنخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام** :لقد أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة الى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) الى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد مما أدى الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل الى الاستدانة الخارجية .
3. **أثار الركود التضخمي** :انه السائد في معظم الدول الرأسمالية نظرا لإدماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية، في نظام الاقتصاد العالمي، وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التعبئة العسكرية و السياسية، فان ما يحدث في هذا النظام من التقلبات و أزمات يؤثر تلقائيا في أوضاع الاقتصادية لهذه البلدان .

[1] نفس المرجع السابق، ص 202 – 203

3- إدارة الدين العام ومؤشراته

3/1- ادارة الدين العام :

قبل أن نتطرق الى ادارة الدين العام يجب أن نحدد مفهوم كلا من الدين الداخلي و الدين الخارجي [1] :

أ – الدين الداخلي: هو الديون القائمة في ذمة الحكومة و الهيئات و المؤسسات العامة تجاه اقتصاد الوطني ويشمل على السندات التي قامت الدولة بطرحها للاكتتاب العام في ظل فترات زمنية مختلفة تتحدد وفقا لنوع القرض .

ب – الدين الخارجي: فيتضمن تلك السندات التي قام بالاكتتاب فيها أفرادا أو مؤسسات مالية أجنبية بمعنى أن ادارة الدين العام هي عبارة عن وضع استراتجية ادارة الدين الحكومة من أجل توفير مبالغ التمويل المطلوب وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر و التكاليف .

هي الاعداد لدفع الفوائد المستحقة و اللإعداد للاستهلاك السندات التي يحل موعد استهلاكها .

- **قانون إدارة الدين العام**

يتضمن قانون إدارة الدين العام الوزارات والجهات التي تقوم بإدارة الدين العام وذلك على النحو التالي:

- الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة.
- اللجنة الوزارية العليا المشكلة بمقتضى هذا القانون لإدارة الدين العام .
- وزارة المالية والبنك المركزي الوطني ومحافظ البنك المركزي .
- مديرية الدين العام في الوزارة المالية.

[1] أحمد السميع علام، المالية العامة "المفاهيم والتحليل اقتصاد والتطبيق "،الطبعة الاولى 2012، أكادمية الاسكندرية للعلوم، مصر، ص 233

الدين العام هو الرصيد القائم للالتزامات المباشرة وغير المباشرة و المقيم بالعملة الوطنية، غير مسدد وملزم على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها. وتتضمن عملية الدين العام المستندات مثل سجل السندات الحكومية والمنظم بموجب أحكام هذا القانون، كذا السند المسجل وهو السند الدين العام الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكه في السجل، الخزينة:الصك الصادر عن الحكومة. السندات الحكومية ،السندات المسجلة و اذنات الخزينة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون .

ويتم تبادل المعلومات من قبل البنك المركزي مع مركز إيداع الأوراق المالية و المتعاملين بإصدار السندات الحكومية يوميا، بواسطة وثائق أو الوسائل الإلكترونية، لضمان قيود متماثلة لدى كل من الجهات ويتم لهذه الغاية مطابقتها شهريا من قبلها [1].

3/2- مؤشرات الدين العام

من بين المؤشرات التي تبدي المنظمات الدولية اهتماما خاصا بها في اطار أعمال الرقابة هي :

أ – نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي [2] :يعد هذا المؤشر أهم مؤشر في الدين العام على الاطلاق،وهو يرتبط بنسبة العجز الميزانية الى ناتج المحلي الاجمالي، على سبيل المثال اذا فرض أن العجز الميزانية لدولة م هو 2 % من نتاجها المحلي الاجمالي ونفر أن العجز سيتم تمويله بالكامل من خلال اقتراض أو أن نمو الدين العام و اذا افترضنا أن الناتج المحلي الاجمالي سينمو بنسبة 2 % فان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي سوف تظل ثابتة في هذه الحالة .

وذلك أن تكلفة خدمة الدين العام سوف تظل ثابتة أيضا بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ،حيث تزداد ايرادات العامة للدولة مثل الايرادات الضريبية ،بنفس النسبة ،ومن ثمة تظل خدمة الدين العام تحت السيطرة وهذا ما هو أهم ما يبحث عليه المستثمرون في الدين العام للدولة، أي أن تظل قدرة الدولة على خدمة ديونها العامة مستقرة على النحو المستدام .

[1] أحمد السميع علام، نفس المرجع السابق، ص 234

[2] محمد إبراهيم السقا، مؤشرات الدين العام، 2010، تاريخ الاطلاع (15 / 2 / 2020)، 45 :13، متوفر على الرابط: http://alphaeta peta.Argaam.com

ب – مؤشرات كفاءة الإحتياطات [1]: يعتبر هذا المؤشر هام للغاية في تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة، أن العلاقة المتواجدة بين الإحتياطات و الديون قصيرة الأجل عنصر أساسي لتقييم قابلية تأثر الدولة المتمتعة بالوصول الى الاسواق المالية بشكل واضح رغم أنه وصول غير ثابت .

[1] حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، المرجع سبق ذكره، ص 38.

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول الاستدامة المالية حيث تطرقنا الى كل الجوانب النظرية للاستدامة المالية والميزانية العامة للدولة و الدين العام، استخلصنا أن الاستدامة المالية هي مقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة عليها بشكل مستمر دون التعرض لمخاطر الافلاس، كما أن مشكلتها ليست بحجم ومسوى الدين العام فحسب إنما بطريقة استخدام الحكومة لتلك الأموال، فإذا أرادت الحكومة التوسع في انفاقاتها على المدى القصير لابد أن تقوم بذلك خلال مواردها الذاتية دون التأثير على عامل الكفاءة في ادائها لمهامها أو على قدرتها في مواجه المخاطر الحالية أو المحتملة الغير المرغوب فيها خصوصا من نمو اقتصادي وتطوره من جهة أخرى .

إن الاستدامة المالية تظهر عندما يتحقق الاستقرار لسلسلتي العجز والدين بنسبة وكذلك التكامل المشترك لإرادات والنفقات ولا يمكن لهذه الاستدامة ان تكون مستوفية لكل الشروطها ومتكاملة من جميع أركانها اذا لم تحقق هذه الشروط السابقة .

الفصل الثاني

أسس ومفاهيم النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الثاني:

أهتم عدد كبير من الاقتصاديين بالنمو الاقتصادي ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شانها ان تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشة الافراد . وحيث الحديث عن النمو الاقتصادي نجد انفسنا تلقائيا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين.

حيث يمثل النمو الاقتصادي الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، كما يعتبر من الاهداف الاساسية التي تتطلع اليها الشعوب وتسعى خلفها الحكومات.

بالإضافة الى ما سبق نتطرق في هذا الفصل الى مفهوم عام حول النمو الاقتصادي، قياسه، عوامل تحديده وعلاقته بالتنمية وكذلك ابرز النماذج والنظريات للوصول الى تحقيق نمو اقتصادي في المجتمعات الهادفة إلى ذلك.

المبحث الاول : الاطار النظري للنمو الاقتصادي

1/- اساسيات النمو الاقتصادي

1-1 تعريف النمو الاقتصادي : توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، ويمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين .و يعرف بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .و من هذا التعريف نستخلص الخصائص التالية :[1]

. يجب ان يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، اي ان معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني

. ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، اي ان الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم .

. يجب ان تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، اي انها لا تختفي بمجرد ان تختفي الاسباب .

1-2- قياس النمو الاقتصادي : يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي زيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي وبالتالي فان قياسه يتعلق اساسا بنمو الناتج والدخل الفردي .

- **الناتج الوطني** : باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فانه يمكن اخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة الى اخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الانتاج .

و في هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات .

[1] اشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، سنة 2012 ، ص 63

***معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا الى قيمة الدخل من سنة الى اخرى .يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة .

***معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن ان ناخذ فترة اكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني .

*معدل النمو السنوي المتوسط: ويعني دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة اخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالاتي :

$$a= (X_t/X_0)^{-t}$$

حيث :

a : معدل النمو السنوي المتوسط

X_t: كمية سنة المقارنة

X_0: كمية سنة الاساس

t: طول الفترة

ما يعاب على هذه المعدلات انها نقدية ولا تاخذ اثر التضخم بعين الاعتبار زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها لذا عادة ما تستخدم عملة دولية لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان .

- **الدخل الفردي** : تكمن اهمية قياس الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الانتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه .

كما يمكن ايضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار اي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الاكثر نموا وفق اكبر قدرة شرائية .

1-3- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

او نقول عنها عناصر النمو الاقتصادي وبصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة باي عملية نمو او تنمية سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل وتتمثل هذه العناصر في : [1]

1/- **العمالة** Employment: ان الكفائة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الانتاج الحديثة، و بعبارة اخرى ان الاعداد الهائلة من العمالة غير الكفوءة اي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة او حاسوب معقد، قد تشكل عائقا امام النمو الاقتصادي ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن اصحاب الكفاءات كاساتذة الجامعات ومدراء المصارف والاطباء .

2/- **رأس المال** Capital: والقصد هنا وسائل الانتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض راس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والانفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الاموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك .

3/- **الموارد الطبيعية** Natural resources : ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تملك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تظم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية .

[1] فارس رشيد البياتي، مفاهيم و اتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر ، سنة 2015، ص 61-60

4/- **الادارة والتنظيم** Administration and management: يجب ان يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد واعراف ومعتقدات المجتمع .

5/- **التكنولوجيا** Technology: اي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات الى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا اكثر من ظهوره في اختراع انواع جديدة من السلع او تطوير الموجود منها وبعبارة اخرى فان عناصر الانتاج بمختلفها بحاجة الى انواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات .

2/– مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :

2_1/- نظرة عامة حول النمو الاقتصادي اليوم :[1]

قالت الحكومة الجزائرية أن اقتصاد البلاد انكمش بنسبة 3.9% في الربع الاول من العام الحالي (2020)، بعد نموه بنسبة 1.3% في نفس الفترة من عام 2019، مشيرة الى أن ذلك ناجم عن اجراءات العزل العام جراء تفشي فيروس كرونا والأداء السيء لقطاع النفط والغاز الحيوي.

و قال الديوان الوطني للاحصائيات في بيان إن قطاع الطاقة انكمش بنسبة 13.4% في الاشهر الثلاثة الاولى من عام 2020، أي ما يقارب من ضعف الانكماش الذي بلغ 7.1%قبل عام، وفقا لوكالة رويترز.

و يسهم النفط والغاز بنحو 60%من ميزانية الدولة و93% من اجمالى عائدات التصدير، أ ذال يزال القطاع غير المعتمد على الطاقة متراجعا، على الرغم من محاولات الحكومة اجراء اصلاحات.

2_2/- **التنمية الاقتصادية** : سنتطرق الى تعريفها، اهميته واهدافها [2]

[1] صحيفة العربي الجديد ،26.07.2020، https://www.alaraby.co.uk/

[2] احمد يوسف دودين ، اساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، سنة 2014، ص 163 -164

1* **تعريف التنمية الاقتصادية** : هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم وبذلك يقتضي احداث تغير في الهياكل الاقتصادية وبالتالي فهي تنصرف الى احداث زيادة الطاقة الانتاجية للموارد الاقتصادية . كما تعبر التنمية الاقتصادية على انها عملية لرفع مستوى الدخل القومي .أو هي عملية تطور حضاري فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بابعادها المختلفة .

2* **أهمية التنمية الاقتصادية** :

. تحقيق الامن القومي للدولة .

. زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحسين معيشة المواطنين .

. توفير فرص عمل للمواطنين .

. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع .

. توفير السلع والخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي .

3* **أهدافها** :

عندما نتحدث عن النهوض بالمجتمعات وعن التنمية، لابد ان يكون هناك اهداف وقد تختلف باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات وتتمثل هذه الاهداف في :

- ❖ تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي .
- ❖ زيادة الرفاهية الاقتصادية للافراد .
- ❖ استثمار الموارد الطبيعية والبشرية .
- ❖ التصنيع .

❖ التنويع في الصادرات .

2/3- النمو الاقتصادي والتنمية :[1]

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، اي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي " أي استخدامهما كمرادفين " حيث ان كلاهما يعني التغير الى الاحسن، ويميل عدد من الكتاب الى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشان الدولة المتقدمة اقتصاديا .على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الاقل تقدما الا ان الراي الاعم والاصوب والذي نتفق معه هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين ولهذا فانه سبق ووضحنا مفهوم كل منهما .غير ان جميع العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي جميع ما انطوت عليه عملية النمو والمتمثلة في :

. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

. ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

. ان تكون الزيادة على المدى الطويل .

هذا على غرار العوامل الاخرى تنفرد بها عملية التنمية كالتغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها .

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، سنة 2000، ص51-56

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

1/- التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

1_1/ - نظرية النمو الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من ادم سميث، ديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو. بالإضافة الى التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم أراء كل من ستيوارت ميل حول الاسواق وروبرت مالتوس حول السكان.

قام الكلاسيك بربط ما بين العمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد. وبذلك إنصب بحثهم على جميع العوامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.

حيث قام الاقتصاديون كلاسيك في وضع أطر وقوانين الاقتصاد بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، حيث كان لهم الدور الكبير في ظهور وتطور علم الاقتصاد ومن أبرز علماء هذه المدرسة هم آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس. [1]

[1] أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، المرجع سبق ذكره ، ص70

1/2- نظريات: ادم سميث، كارل ماركس، روبيرت مالتوس وديفيد ريكاردو

اولا : نظرية آدم سميثAdam Smith

يركز آدم سميث على الثروة والعوامل التي تزيد من ثروة الامم ناتجة من تراكم رأس المال ويعد الحجر الأساس في طروحات أدم سميث في النمو الاقتصادي كما يرى كل من معدل التقدم الفني، معدل نمو السكان، الانتاج والإنتاجية جميعها يعتمد على معدل نمو تراكم رأس المال فضلا عن توفير البيئة المناسبة والمحفزة للنمو، وان التخصيص وتقسيم العمل سوف يعملان على زيادة الكفاءة الانتاجية للعامل وهذا يتوقف على سعة السوق، وان العناصر الانتاج التي يعتمد عليها الانتاج الكلي هي العمل وراس المال والموارد الطبيعية (الأرض)، ويرى ان النمو الاقتصاد يستمر طويلا لأن الأرباح تنخفض بسبب الأجور ومحدودية الموارد الطبيعية وبطئ معدل التقدم العلمي وهذا يؤدي الى انخفاض وتراكم رأس المال فتبدأ مرحلة السكون ثم يبدأ النمو في المجتمع من جديد. [1]

ثانيا : نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo

لخص فكره في نظرية التوزيع أي ان توزيع الدخل يعتبر العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي وان الريع والربح يشكلان الايراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي والنمو لا يتحقق إلا اذا استخدم الايراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا اذا استخدم الاراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي.

قسم المجتمع الى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاث أنواع من الدخل :

[1] مهدي علي وحيد ، هلال إدريس مجيد ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، 2019 ، تاريخ الاطلاع 21 - 3 - 2020 ، 16:25 ،متوفر على الرابط http://www almergt.com

أ– الرأسماليون: يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ومن خلال اندفاعهم لتحقيق اقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه.

ب– العمال الزراعيون : يعتمدون على الأجور وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الاجور(أجر الكفاف) لان زيادة الاجور تؤدي الى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى مستوى الكفاف.

ج – ملاك الاراضي : يحصلون على دخولهم عن طريق الريع افاء استخدام الاراضي المملوكة لهم.

يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة، فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي الى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يرى أن زيادة السكان تؤدي الى ارتفاع الاجور النقدية، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج الزراعي، الامر الذي يشجع المطالبة بزيادة اجور النقدية، اذ حصة الارباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والاجور في الدخل وهذا ما يؤدي الى انتهاء تراكم رأس المال وبدوره يؤدي الى تخفيض النمو الاقتصادي[1].

ثالثا: نظرية روبرت مالتوس Rebert Malthus رفض Malthus

قانون ساي والذي يقول ان كل عرض يخلق الطلب والذي تترتب عليه فكرة التوازن التلقائى بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات، لقد تسائل**Malthus**عن كيف يمكن ان يتوازن الادخار مع الاستهلاك، وفي تحليله أبرز أن العمال طبقة فقيرة تعين في مستوى الكفاف فلن يستطيعوا ان

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن 2007 ص 50 – 51

يقتطعوا أي جزء من أجورهم للادخار أي ان دخل العمال يساوي استهلاكهم فهناك رأى **Malthus** احتياج للادخار الى حد معين وذلك لتمويل الاستثمارات التي تستند الى فرص مربحة.

ولقد اقترح فكرة الميل الامثل للادخار ولكن اذا ما زادت المدخرات عن الحد الامثل فإنها تصبح عبئا على النمو الاقتصادي حيث انها سوف تنقص في الاستهلاك الكلي الى درجة عدم تشجيع الاستثمار.لقد تصور Malthus أن الاقتصاد يتكون من قطاعين اثنين احدهما صناعي والآخر زراعي، ولقد اعتبر أن ظاهرة التقدم الفني التي تنحصر في داخل القطاع الصناعي فقط ولهذا فان القطاع يتميز بظاهرة تزايد الغلة، أما القطاع الزراعي فمن خصائصه الأساسية تناقص الغلة، وبدوره اقترح اصدار قوانين.

اشتهرMalthus شهرة عريضة بنظريته في السكان، بين كيف ان السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينما ان الموارد الطبيعية تزيد وفقا لمتتالية عددية، حيث اعتبر أن الموارد الطبيعية قابلة للزيادة ولكن معدل الزيادة الموارد اقل من معدل زيادة السكان [1].

رابعا : نظرية كارل ماركس Karl Marx

يرى **Karl** أنالازمات الدورية التي ترافق حالات فائض الانتاج والاضطرابات الاجتماعية هي التي تجعل النمو لا يستمر لأبد. حسب **Karl** تحدد الاجور بالحد الادنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فان حصة رأس المال ثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة، ويعرف هذا الاخير الفرق بين كمية الانتاج والحد الادنى لأجر العمل. كما ان

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر 2001 ، ص 210

فاض العمل يدفع الاجور للانخفاض، كما أن أي تراكم رأسمالي يقود جيش الاحتياط للعمال للاختفاء مما يدفع الاجور الى الاعلى والأرباح الى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب ان تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي الى انتشار البطالة ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة وعوامل الانتاج الى العمال فتنهار الرأسمالية .

ان تحليلات **Marx** لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي.

لكن تنبآته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الاجور النقدية لا تأدي حتما الى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن ان يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العمل، مما يمكن تحقيقها باستخدام التقدم التكنولوجي الذي اهمله ماركس [1] .

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولية، جامعة وهران 2 2016، ص 73 - 74

2/- نظرية النمو النيوكلاسيكية والكينزية :

2_1/- نظرية النمو النيوكلاسيكية :

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة النيوكلاسكية والتي ارتكزت بشكل كبير على تكوين رأس المال الى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الانتاجية ومن الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادية **روبرت سولو** .

1- نظرية روبرت سولو:

من بين الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام Solow بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي " عام 1956، تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الاساسي في بناء هذا النموذج هو الاجابة عن الأسئلة التالية لماذا هناك بلدان غنية ؟و بلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفرو قات ؟ . حيث افترض في نموذجه أن الانتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال والعمالة .

كان نموذج Solow بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج "هارود - دومار "فكانت استنتاجات التي قدمها هذا النموذج بدت متشابهة الى حد كبير،فلاحظSolow أن ميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد قد تكون ناجمة عن الجهود المفترض في رأس المال، وليس من القصور الذاتي للنظام الرأسمالي لهذا اقترح Solow امكانية احلال بين عناصر الانتاج وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت **n** وأن تراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $y= S y$

وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيا $y = F(K,L)$ نفترض وجود احلال بين رأس المال والعمل [1].

- **نموذج Solow**:

يمثل نموذج **Solow** إسهاما كبيرا في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادية، حيث يفسر كيف تحدد معدلات الادخار والنمو السكاني، عملية تراكم رأس المال والذي بدوره يحدد النمو الاقتصادي .

يقوم نموذج **Solow**على مجموعة من الافتراضات اهمها[2]

- الانتاج دالة لعنصر العمل ورأس المال **$y= F(k, L)$**
- الانتاجية الحدية **$F>0$**موجبة .
- تناقص الغلة أي المشتقة الثانية اقل من الصفر **F''**
- العمل ينمو بمعدل ثابت .
- الاقتصاد مغلق، ويتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه كما أن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوامل النتاج .[3]

---

[1] بشير عبد الكريم، د . حمان بوا علي سمير ،قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد الجزائر تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة ، ص 4.

www. univ – chelf. dz /ar/ seminares2008 / com … /com 1.pdf(24 /2 / 2020)

[2] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص181.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج ،استراتجيات)، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، 2011، ص 114

- **تحليل النموذج** :تتمثل المتغيرات الداخلة للنموذج في كل من الانتاج y وباستخدام عنصرين للإنتاج العمل L ورأس المال k فان الناتج الاجمالي للفترة T يتعادل مع الدخل الاجمالي للنفس الفترة وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار S، وثبات معدل نمو العمل N .

اذ يمكن توظيفها في النموذج كما يلي:

مخزون رأس المال في الفترة T يرمز له بالرمزKtفإن معدل الاستثمار الصافي*K يعادل

$$K^* = dk/dt \ldots\ldots.(1)$$

ومنه معادلة الأساسية للنموذج :

$$K^* = S.\ y \ldots\ldots\ldots(2)$$

من معادلة نموذج الاستثمار الصافي يساوى الميل المتوسط للادخارS مضروب في اجمالي الانتاج y

ونظرا لان الناتج تم باستخدام كل من العمل ورأس المال فقط فان دالة الانتاج تصبح :

$$K^* = F(K , L)\ldots\ldots.(3)$$

وبتعويض بقيمة من العادلة 3 في المعادلة 2 نجد :

$$K^* = S.\ F(K , L) \ldots\ldots(4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما L,K وكلاهما دالة للزمن T.

بإعتبار ان معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت فان معادلة العمل تصبح :

$$L_t = L_0 .E^{nt} \ldots\ldots (5)$$

أي ان عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة الى الفترة بمعنى ان هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي ان هناك عمالة كاملة .

بالتعويض بقيمة $\mathbf{L(t)}$ من المعادلة **5** في المعادلة **4** نجد :

$$\mathbf{K^{*}=S.\ F(K\ ,\ L_0\ E^{nt})\ldots\ldots(6)}$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن حساب مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي وبمعلومة لكل من ,$\mathbf{L(t)K(t)}$يمكن حساب مميز الانتاج عبر الزمن **y** وبالتفاضل الجزئي لدالة الانتاج(**3**)، نحصل على عائد رأس المال(الارباح) .

عائد العمل$\mathbf{W}$: (الأجور)

$$\mathbf{W =S\ (K-L)/L\ldots\ldots(7)}$$

عائد رأس المال$\mathbf{P}$: (الأرباح)

$$\mathbf{P =S\ (K-L)/K\ldots\ldots(8)}$$

2-2 **شرح فكرة على النحو التالي**[1]: مخزون رأس المال معطى من خارج النموذج، عرض العمل يوجد في العادلة 5)، وأن العوائد الحقيقية لعناصر الانتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل بكل من رأس المال والعمل، فانه يمكن تحديد مسار الانتاج عبر الزمن من معادلة الانتاج الجاري باستخدام دالة الانتاج 3)، ومن الناحية اخرى فان الميل للادخار يوضح القدرة من المنتج الصافي، الذي يمكن ان يدخر ويستثمر في المعادلة 1)، وبذلك يتحدد تراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، بالإضافة هذا التراكم الصافي الى الرصيد المتراكم سبقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية هكذا تتكرر العملية.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)، نفس المرجع السابق ،ص 115 .

2 – نموذج AK:

يعتبر نموذج AK هو الصيغة المبسطة للنمو الداخلي، ومن خصائص الاساسية لنموذج النمو الداخلي عدم تناقص المرد ودية رأس المال K، ويعود غياب تناقص هذا الى رأس المال البشري .

وتعطى دالة الانتاج كما يلي [1] :$\mathbf{y = AK}$ حيث : $\mathbf{y}$ هو الناتج$\mathbf{K}$، رأس المال، $\mathbf{A}$ هو ثابت يقيس كمية الناتج المنتجة لكل وحدة من رأس المال $\mathbf{A = y/k}$

لاحظ ان دالة الانتاج لا تظهر ميزة تناقص عوائد الحجم لرأس المال، اي ان وحدة اضافية من رأس المال تنتج وحدة اضافية من الناتج بغض النظر عن حجم رأس المال لذلك نفرض أن هناك جزءا من الناتج$\mathbf{S}$ يوجه نحو الإدخار والإستثمار وبالتالي يمكن التعبير عن المعادلة تراكم رأس المال :

$$\mathbf{K= S\ y- \delta\ K}$$

تعبر هذه الدالة عن تغيير في مخزون رأس المال ($\mathbf{\Delta K}$) تساوي الى الاستثمار ($\mathbf{Sy}$) ناقصا الإهتلاك ($\mathbf{\delta K}$) باستبدال$\mathbf{y}$ ب$\mathbf{AK}$

يمكن الحصول على المعادلة الناتج والرأس المال كالآتي: $\mathbf{\Delta y\ /\ y = \Delta K/K = SA - \delta}$

تظهر هذه المعادلة محددات نمو الناتج:

ملاحظة: سينم داخل الاقتصاد الى الابد حتى بدون بافتراض خارجية التقدم التكنولوجي والتالي يمكن القول ان تغيير بسيط في دالة الانتاج يمكن ان تحول التنبؤات حول النمو الاقتصادي، يؤدي الادخار في نموذج الى نمو مؤقت على عكس في هذا النموذج يؤدي كل من الادخار والاستثمار الى نمو مستدام .

3/– نموذج AK ذو قطاعين:

[1] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2016 ص 183- 184.

ليكن لدينا اقتصاد ما به قطاعين : قطاع الشركات الصناعية وقطاع الجامعات الابحاث، حيث تنتج الشركات السلع والخدمات التي تستخدم للاستهلاك والاستثمار في رأس المال المادي، اما الجامعات فتنتج عاملا للإنتاج يسمى المعرفة، والتي تستخدم بشكل مجاني في كلا القطاعين .

اذ يمكن وصف الاقتصاد عن طريق دالة الانتاج المكون من دوال الانتاج والشركات، الجامعات معادلة تراكم رأس المال :

$Y=F\,[F\,,\,(1-u)LE]$ (دالة الانتاج الشركات الصناعية)

$\Delta E = g(u)\,E$ (دالة النتاج في الجامعات الأبحاث)

$\Delta K = y - \delta K$ (معادلة تراكم رأس المال)

U : تمثل جزء العمالة المستخدمة في الجامعية E : مخزون المعرفة الذي (يحدد كفاءة العمل)

(1-u) : هو جزء المستخدم في الصناعة g : هي دالة تظهر كيفية تحديد نمو مخزون بدلالة جزء العمالة المنخرط في الجامعات

يفترض ثبات عوائد الحجم لدالة انتاج الشركات في الصناعة، فإذا ضاعفنا كل من رأس المال وعدد العمال الفعلين يتضاعف الناتج من السلع والخدمات ايضا، فهذا الاقتصاد يظهر الثبات بدلا من تناقص عوائد الحجم رأس المال طالما ان رأس المال والمعرفة يتضاعف الناتج في كلا القطاعي الاقتصاد .

كنتيجة : يمكن لهذا النموذج ان يولد نموا مستمرا بدون الحاجة الى افتراض تحول خارجي لدالة الانتاج حيث يرتفع هذا النمو المستمر داخلي عن طريق خلق المعرفة في الجامعات الذي لا ينخفض أبدا. [1]

[1] أحواس، فاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص 185.

2/2- التحليل الكينزي :

لقد إهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا في دراستهم على كيفية تراكم رأس المال، عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929 -1933) ، لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع حلول المناسبة لتخلص من هذا الكساد، هناك مجموعة من الافكار والمبادئ نادى اليها هذا الاخير وأول مبدأ هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن القطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينزبناءا على نظرية **Malthus** المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي، مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناءا على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك وميل الحدي للاستثمار .كما لن كينز نادى الى ضرورة إعادة توزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة، مما يعني زيادة الاستهلاك والتالي زيادة الطلب الفعال باعتباره المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي، ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم التصاعدية للضرائب، وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع [1].

2/3- نموذج هارود-دومار HarrodDomar : تم وضع هذا النموذج من قبل البريطاني روي هارو "Roy Harrod" و الامريكي إفيسيدومار "EvsyDomar " هذا النموذج عمل على توضيح اهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار، كما يبحث كلاهما بتقرير شروط المطلوبة لحصول نمو السلس الغير المتقطع في الدخل القومي حيث يحتمل تجميع رأس المال دورا أساسيا في عملية النمو وفق تحليلهما .

[1] علي جدوع الشروفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع الاردن ، 2010 ص 48 – 49

غير أنهما شددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية ويزيد من ناحية أخرى قدرة الاقتصاد الانتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال، فإن هارود وودمار يراعى الناحية عملية الاستثمار وهما القدرة الانتاجية والطلب الفعال[1].

فرضيات النموذج: قد وضع كلا من هارود – دمار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن حصرها في ما يلي[2]:

– أن الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

– افتراض تحقيق كفاءة الانتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

– ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع متوسط للادخار.

– ثبات كلا من مستوى الاسعار وسعر الفائدة المصرفية ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال وعمل مدخلات الانتاجية .

– أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة ولا يوجد إهتلاك للسلع الرأسمالية .

– حسابات الادخار والإستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،الاردن 2006 ، ص 146.
[2] أشواق بن قدور، تطوير النظام المالي والمصرفي، المرجع سبق ذكره، ص 76 – 77 .

– دالة الانتاج هي دالة ذات معاملات ثابتة : [1]أي الحصول على وحدة واحدة من الإنتاج لا بد من إستعمال قيمة من معامل رأس المال ومقدار من قيمة معامل اليد العاملة :

$$\mathbf{Y = F\ (k\ ,L) = min(\ Ak\ ,BL)}$$

– النموذج (هارود – دومار) المشترك :

قام العديد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون اكثر قابلية للتطبيق، ومن اهم الجهود التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها، وتمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب للمداخلات ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية :

$$\mathbf{R_N = P_C\ .G_N / e}$$

حيث أن:

$\mathbf{R_N}$: معدل فائدة الطبيعي

$\mathbf{P_C}$: نصيب معدل النمو الطبيعي

$\mathbf{G_N}$. معدل النمو الطبيعي

e : منفعة المتناقصة للدخل (وهي دائما أقل من الواحد) .

من خلال المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد اساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل **e**، وعلى ذلك فان كل من $\mathbf{R_N}$و**e** يرتبطان في علاقة عكسية مع بعض، إذ كلما

[1]شادي جمال الغرباوي، اثر رأس المال على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين ،2015 ص 30 .

صغرت قيمة **e** ارتفعت قيمة $\mathbf{R_N}$، والعكس بالعكس .هو مع ذلك فأن هارود تولدت لديه مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة الدخل [1] .

المبحث الثالث : نظريات النمو في الفكر المعاصر

1/- نظرية النمو الجديدة الداخلية :

1_1/- اسطر عن هذه النظرية :

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في القاء الضوء على مصادر النمو طويل الامد قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة .و قد ازدادت المعارضة للنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد او الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الامر الذي دفع الى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة الداخلية .

إن الدوافع الاساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان وكذلك تفسير الجزء الاعظم من النمو المتحقق. وباختصار فان منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي .

و قد ابتدا هذه النماذج اقتصاديا (R.lucas) في 1988 و(P.romer) في 1986 ويفترض هذا النموذج وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين راس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لراس المال من الانخفاض (أو معامل راس المال الناتج من الارتفاع). إن اول اختبار هو التاكد فيما اذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات اسرع من البلدان الغنية، او بعبارة اخرى فيما اذا كانت هناك علاقة

[1] د . اسماعيل محمد بن ناقة، اقتصاد التنميّة (نظريات : نماذج، استراتجيات)، المرجع سبق ذكره، ص 98

سالبة بين نمو الانتاج وبين المستوى الاولي لمعدل دخل الفرد .فاذا وجدت مثل هذه العلاقة فانها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بان الانتاجية الحدية لراس المال لا تميل الى الانخفاض .[1]

1/2- نقد النظرية الداخلية :

واجهت النظرية الجديدة الداخلية بعض الانتقادات واهمها ما ياتي :

إن احد اهم عيوبها هي انها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غبر ملائمة للبلدان النامية. وإن النمو الاقتصادي للبلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية واسواق راس المال والسلع غير الكاملة (imperfect) .

و بسبب اهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فان امكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد اخر . والدراسات التطبيقية للقيمة التنبئية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تاييد كبير وواسع .

و رغم إن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فانها مع ذلك تساهم في توفير فهم افضل لاختلافات النمو طويل الامد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي .

2/- نماذج النمو الداخلية :

تظهر اهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد الى انتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الابداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 78-80

2/1– نموذج "Lucas " في النمو الاقتصادي :

وضع هذا النموذج تراكم راس المال البشري في مركز عملية النمو ويمكن تعريف مصطلح راس المال البشري على انه" كل المعارف، التعليم، التدريب والخبرة التي تتجسد في العمال" .و في هذا الجانب يحبذ العديد من الاقتصاديين الحديث عن راس المال البشري نظرا لوجود العنصر البشري في عملية انتاج التكنولوجيا .

اذا كانت الولادة الاولى لنظرية راس المال البشري قد تم الاعلان عنها في بداية التسعينات من القرن الماضي من قبل W.sehultz، فقد اعاد lucas احياء المفهوم بشكل اكثر تعمق فاصبح مفهوم راس المال البشري ينصرف الى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الاعداد والتاهل .

2/2– فرضيات نموذج "Lucas" : يمكن تلخيصها كالاتي :[1]

- يعتبر lucas إن الاقتصاد مشكل من قطاعين يخصص الاول لانتاج السلع والثاني لتكوين راس المال البشري .
- كل الاعوان احادية اي لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول في الدراسة ولا في الاختبارات التربوية كما إن عدد الاعوان يساوي N .
- الفرد يتعلم بنفسه مستعملا الوقت والمهارة المكتسبة .

2/3– عرض نموذج "Lucas " في النمو الاقتصادي :

بما إن هذا النموذج يعتمد على تراكم راس المال البشري فانه ياخذ الشكل التالي:[2]

$$h' = \beta(1-\mu)h$$

[1] دومي حكيمة، اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم التجارية، الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2015/2014، ص 57

[2] كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، تلمسان، سنة 2013/2012، ص 55

حيث أن : μ هي الزمن المسخر للعمل، و$(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، واما β فهي مقدار الفعالية ومنه :

$$h'/h = \beta(1-\mu)$$

اما دالة الانتاج فتاخذ شكل دالة " cobb –douglas" وهي :

$$y = k^{\beta}(hl)^{1-\beta}$$

و بما إن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية واسباب غنى وفقر بعض البلدان فان هذا النموذج يشبه نموذج "solow"، اذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الافراد $(1-\mu)$ ن الامر الذي يساعد على زيادة راس مالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل الثاني:

تسعى نظرية النمو الاقتصادي الى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي، و يمكن إن نلاحظ إن نظرية النمو الاقتصادي قد مرت بمرحلتين اساسيتين وذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار منهج التحليل المستعمل، فحتى بداية النظرية الكينزية كان يعتمد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي، الا إن هذه النظريات كان لها الفضل في ابراز اهم عوامل النمو الاقتصادي.

قد ظهرت بعض المحاولات الجريئة في بناء النماذج الاقتصادية و خاصة في مجال النمو الاقتصادي، رغم كل الانتقادات الموجهة لهذه النماذج، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي الى عاملي العمل و راس المال الا ان الابحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي اظهرت اختلافات النمو عبر البلدان يعود الى عوامل اخرى كالاستثمار في راس المال البشري.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية للفترة 1990–2019

تمهيد الفصل الثالث

من أهم الخصوصيات التي تميز نشاط رجل الاقتصاد خاصة في ميدان الانشطة المالية هي العمل في ظروف نقص المعلومات والمعطيات الاولية أو عدم كفايتها .تحليل مثل هذه المعطيات والمعلومات يتطلب إستعمال طرق واساليب خاصة التي تشكل احدى الجوانب الهامة في الاقتصاد القياسي.

إن استعمال طرق واساليب حديثة من مهام أي اختصاصي في الاقتصاد وإن المسالة الاساسية في الاقتصاد القياسي تتمثل في تكوين النماذج القياسية وتحديد امكانيات استعمالها من اجل وصف، تحليل وتقدير الظواهر الاقتصادية المختلفة، هذا ما نحتاجه لدراسة اثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: مدخل الى الاقتصاد القياسي

1/– مفهوم الاقتصاد القياسي:

1-1/ تعريف الاقتصاد القياسي : على الرغم من إن القياس يشكل جزءا مهما من الاقتصاد القياسي فان مدى او مجال الاقتصاد القياسي اوسع كثيرا من مجرد عملية القياس، كما يبدو ذلك من النقاط الاساسية المتعلقة بتعريفات الاقتصاد القياسي :[1]

إن الاقتصاد القياسي بوصفه نتيجة للنظر الى دور علم الاقتصاد يتالف من تطبيقات الاحصاء الرياضي (Mathematical Statistics) على البيانات الاقتصادية Economic Data لاعطاء الدعم التجريبي للنماذج التي بنيت في الاقتصاد الرياض (Mathematical Economics) والحصول على نتائج رقمية.

- يمكن أن يعرف الاقتصاد القياسي بوصفه التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية فعلية تاسيسا على النظرية الاقتصادية والمشاهدة واستخدام طرقا احصائية للاستنتاج .
- و يمكن إن يعرف الاقتصاد القياسي بانه العلم الاجتماعي الذي يتم فيه تطبيق أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والاستدلال الاحصائي على تحليل الظاهرة الاقتصادية .
- يهتم علم الاقتصاد القياسي بالتقرير التجريبي للقوانين الاقتصادية .

و هكذا فان علم الاقتصاد القياسي يعرف بانه العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية باسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية والاسلوب الاحصائي والحقائق المعبر عنها باحصاءات منقحة ويعد علم الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد والتي تستخدم الادوات الاحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية .

[1] محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الاردن ، سنة 2004،ص13-14

1-2/ أهداف الاقتصاد القياسي :

يمكن التعرف على ثلاث اهداف اساسية للاقتصاد القياسي هي :[1]

أولا :تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة :

إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية ، يعد هدفا رئيسيا من اهداف الاقتصاد القياسي ،ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

ثانيا :رسم السياسات واتخاذ القرارات :

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الاعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ واساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والايرادات الحدية، و الميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك . وتاسيسا على ذلك فان معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على اجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواءا على مستوى المنشاة او الدولة .

ثالثا : التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل :

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الاعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات ، المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا. إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ اجراءات معينة للتاثير في متغيرات اقتصادية معينة .

[1] حسين علي بخيت ،سحر فتح الله ،الاقتصاد القياسي ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان الاردن ،سنة 2009،ص 19-20

1-3/ منهجية الاقتصاد القياسي :

يمر اي بحث اقتصادي بأربع مراحل يمكن ايجازها فيما يلي :[1]

- ✓ تعيين النموذج : ويقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى نتمكن من قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية ويكون ذلك :

-بتحديد المتغيرات التي ينطوي عليها النموذج .

-حديد الشكل الرياضي للنموذج (عدد المعاملات التي يحتوي عليها، درجة خطية النموذج، درجة تجانس كل معادلة).

- تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلمات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات

- ✓ **تقدير النموذج القياسي** : إن تقدير النموذج القياسي ، المشكل في المرحلة السابقة ، يعني محاولة الوصول الى تقديرات كمية لمعلماته (أي معاملات المعادلة او الدالة المقترحة). اختيار نوع المعادلة بدون تحديد الثوابت التي تتضمنها (لا يفيدنا قطعا في دراسة هذه العلاقة).لذلك كان لا بد من القيام باجراء حسابات معينة لتحديد ثوابت المعادلة (الدالة)المختارة يمكن أن يأخذ قيما متعددة وغير منتهية وبالتالي فاننا سنكون أمام لا نهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقا .لذلك فإن من الطبيعي جدا عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معينة (ذات ثوابت محددة)و تمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل .إن عملية التقدير هذه تعني البحث عن تلك القيم بواسطة طريقة المربعات الصغرى .

[1] ثليجي مختارية، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، سنة 2015/2014 ، ص 110

- ✓ **تقييم النموذج القياسي** :قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التاكد من جودة تقدير هذا النموذج .يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل : اختبار المعنوية الاقتصادية، المعنوية الاحصائية، جودة الأداء العام وغيرها .
- ✓ **استخدام (تطبيقات)النموذج القياسي** : يعني هذا الجزء استعمال النماذج القياسية المحصل عليها في اجراء مختلف انواع التقديرات والتوقعات لتطور الظواهر المدروسة في المستقبل .اي حساب قيم المتغير التابع في المستقبل باعطاء قيم ما للمتغيرات المستقلة .[1]

2/– السلاسل الزمنية :

_ السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني ، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة .و بمعنى اخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا .[2]

_ تعرف بانها مجموعة من المشاهدات المتتالية التي تقع مع الزمن بشكل متتابع. ومن الامثلة عليها البيانات اليومية ،الاسبوعية ،الشهرية او السنووية .التي يمكن رصدها عن ظاهرة ما ،قابلة للملاحظة والقياس .[3]

2/1–الاستقرارية :

نقول عن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون إن يتغير الوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا اي إن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان ، اما السلسلة الزمنية غير المستقرة فان المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة او النقصان .

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،الطبعة الثانية، سنة 2011، ص 14-15

[2] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2012، ص195

[3] تبات الخالدية، بالاقرع فتيحة، اثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، سنة 2019/2018، ص 83-84

_ **شروط الاستقرارية** : تكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا تحققت الشروط الاتية :

- ثبات الوسط الحسابي $E(x)=\mu$
- ثبات قيمة التباين $V(X_t)=\delta^2$
- ارتباط مشترك لسلسلتين X_t و X_{x+k}

وهذا يوضح أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة اذا كان وسطها الحسابي وتباينها ثابتين خلال الزمن.

وكون أن أغلب السلاسل الزمنية للظواهر غير مستقرة أي انها تحتوي على الاتجاه العام فانه ولغرض الحصول على تقديرات جيدة ودقيقة يتطلب الامر تحويل هذه السلاسل الى سلاسل مستقرة .

و للقيام بذلك يتم تطبيق عدة اختبارات احصائية لغرض الوصول الى الاستقرارية ولعل أهم هذه الاختبارات، اختبار جذر الوحدة الذي يسمح بمعرفة مدى استقرارية السلسلة الزمنية .

❖ اختبار جذر الوحدة(unit root test) :

يعتبر من اهم الاختبارات الذي يكشف عن استقرارية السلسلة والذي يؤدي الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة في الفترة الزمنية محل الدراسة للتاكد من مدى استقراريتها ورتبة تكاملها .

و تعتمد هذه الطريقة على أخذ الفروقات بين قيم السلسلة، فأذا استقرت السلسلة عند أخذ $i(1)$ الفرق الاول فان السلسلة تكون متكاملة من الدرجة الاولى أي الرتبة الاولى .

اما اذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فان السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الثانية $i(2)$ أي الرتبة الثانية .

و بصفة عامة فان السلسلة تكون متكاملة من p أي $i(p)$ أذا استقرت بعد أخذ الفرق p أما اذا استقرت عند قيمتها الاصلية فتعتبر متكاملة من الدرجة صفر أي الرتبة $i(0)$.

و من اهم اختبارات جذر الوحدة نذكر :

✓ اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) The AugmentedDickey Fuller Test

ويعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على تقدير النماذج الاتية :

النموذج الاول : (بدون قاطع واتجاه زمني)

$$\Delta Y_t = (P-1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} P_J \Delta Y_{t-j} + U_t$$

النموذج الثاني : (بقاطع)

$$\Delta Y_t = a + (P-1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} P_J \Delta Y_{t-j} + U_t$$

النموذج الثالث : (بقاطع واتجاه زمني)

$$\Delta Y_t = a + BT + (P-1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} P_J \Delta Y_{t-j} + U_t$$

$\delta=(P-1)$: القاطع (الحد الثابت) .

t :الاتجاه الزمني .

a: اذا تمثل .

تحت ظل الفرضية :

$$H_0 : p = 1 \text{ or } \delta = 0$$

$$H_0 : p = 1 \text{ or } \delta < 0$$

✓ اختبار فيليبس- بيرون (Philips – perron test) (pp) :1988

يقوم اختبار pp على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال استخدام طريقة لا معلمية لتباين النموذج، لكي ياخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. [1]

و ينطوي الاختبار اولا على حساب جذر الوحدة، ومن ثم تحويل الاحصائية للتخلص من اثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لاحصائية الاختبار، ويمكن تقدير التباين كما يلي :

$$s_u^2 = T^{-1}\sum_{i=1}^{t} \hat{U}_t^2 + 2T^{-1}\sum_{j=1}^{L}\sum_{t=j+1}^{T} \hat{U}_t \hat{U}_{t-j}$$

حيث :T :حجم العينة .

j :معامل انهاء التباطؤ.

و يعد اختبار (pp) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع الحد العشوائي التقليدية، وكذلك لانه يسمح لاخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير ومرتبطة ذاتيا .

و لاختبار (pp) نفس توزيع اختبار ديكي فولر، وبالتالي يتم استخدام القيم الحرجة نفسها لاختبارين ، كما أن اختبار (pp) واختبار ديكي فولر الموسع لهما نفس الصيغ حيث تاخذ الصيغة الاولى بدون قاطع وبدون اتجاه عام ، والثانية تاخذ القاطع وبدون اتجاه عام لافتراض إن متوسط السلسلة لا يساوي صفر ، اما الصيغة الثالثة فتاخذ قاطع مع اتجاه عام زمني ليعكس اتجاه السلسلة نحو الزيادة .

2-2/ التكامل المشترك :

يعرف التكامل المشترك بانه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) او اكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن .و

[1] معاشي سفيان، اثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2012، اطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية ،تخصص استثمار و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،جامعة ابن خلدون ،تيارت،سنة 2015-2016، ص 193

لعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما أخذت كل على حدى ،و لكنها تكون مستقرة كمجموعة .و مثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة .

و يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة إن تكون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الاولى كل على حدى، أن تكون البولقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر. أي انه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين $(X_i ، Y_i)$ يتعين تحقق الشروط التالية:[1]

$$Y_t \sim i(1)$$

$$X_t \sim i(1)$$

$$Y_t = a + bX_t + u_t$$

$$u_t = i(0)$$

و يلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي(u_t) يقس انحراف العلاقة المقدرة في الاجل القصير عن اتجاهها التوازني في الاجل الطويل .

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الاجل .فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فان العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الاجل الطويل ، بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الاجل القصير. وتنعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البولقي المتمثلة في :

$$u_t = Y_t - a - bX_t$$

ووفقا لهذا المنطق فان النظام يكون في وضع توازن عندما: $u_t = 0$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية اسكندرية، الطبعة الثالثة، سنة 2004 ص670-671

ويكون في حالة عدم توازن عندما: $u_t \neq 0$

2/3- النموذج VAR، VECM، السببية :

أولا: نموذج VAR:

قام باقتراح هذا النموذج Simsفي عام 1981،كان Simsيرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير مختبرة مثل :استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول الى التشخيص مقبول للنموذج ، وكذلك الامر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الابطاء الزمني ،كما يقترحSimsفي نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون اية شروط مسبقة استبعادها او عدها خارجيا، و ادخالها في المعادلات بعدد مدد الابطاء الزمني نفسها .

النموذج العام الذي يمكن كتابته بالشكل الأتي : $\boldsymbol{\Phi(B)Y_t = e_t}$

Y_t :سياق عشوائي ذو n بعد ،مستقر من المرتبة الثانية .

Φ(B) : كثير الحدود مصفوفي من الدرجة بمعامل الابطاء الزمني يكتب كما يلي :

$$\Phi(\mathrm{B}) = f_0 - Bf_1 - B^2 f_2 - \dots - B^P f_P$$

f_0 : مصفوفة احادية من المرتبة .

e_0 : سياق الضجة البيضاء ذوn بعد .

- **بناء النموذج :**

إن بناء النموذج يتطلب ما يأتي :

1. أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة ،أي لا تحوي جذر الوحدة .
2. تحديد عدد مدد الابطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج .

3. دراسة علاقة السببية بين المتغيرات[1].

ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل الاجل نحو الاستقرار او ما يسمى بوضع التوازن ، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره ،ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل توفيق بين السلوكين طويل وقصير الاجل للعلاقات الاقتصادية. [2]

اذا افترضنا انه لدينا متغيران فقط X_t متغير مستقل ومتغير تابع Y_t وقدرنا العلاقة بينهما :

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_0 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\varepsilon_t = ECT_{t-1} = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t \dots \dots \dots (2)$$

وتسمى المعادلة رقم (2) حد تصحيح الخطأ وبعد اضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية (أي ان المتغير يتأثر بقيمة السابقة وبقيم متغير اخر)

معادلتي نموذج تصحيح الخطأ الموجه على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 ECT_{t-1}^1 + Z_t^1 \dots \quad (3)$$

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j \Delta X_{t-j} + \lambda_2 ECT_{t-1}^2 + Z_t^2 \dots \quad (4)$$

حيث :

n , m : عدد الفجوات الزمنية i,j : رقم الفجوة .

Δ : الفرق Z_t : الضجة البيضاء

[1] عثمان نقار – منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و إجمالي الرأسمالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الثاني ،2012 ، ص 339 – 340

[2] عثمان هادي و اخرون ،اختبار الارتباط في المدى الطويل بين المتغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال فترة (1974 – 2012) ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1، السنة 2015 ، ص 66 .

$\sum_{=1}^{n}{}^{m}\alpha$, $\beta_j \Delta X$, y_{t-j} : التغير القصير الاجل .

$\lambda(Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_0 X_t \ )_{t-j}$: التغير الطويل الاجل .

λ :معامل سرعة التعديل(معامل حد تصحيح الخطأ) وهو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الاجل القصير عن قيمته التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع ان يكون هذا المعامل سالبا . ونرصد هذا المعامل ومعنويته الاحصائية لتحقيق من العلاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات[1] .

ثالثا :السببية :

- **تعريف السببية :**

يشير مفهوم السببية الى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائما بحادثة اخرى معينة ،ويقع تعاقب الاحداث هذا خلال زمن ما وتدعى الحادثة الاولى بالسبب والثانية بالمسبب أو المعلول ،وتستخدم الاختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن وذلك لتأثيرها بعوامل مختلفة مما يشير الى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة وبالعكس، وتعد السببية اهم المحاور في تحديد النماذج الاقتصادية اذ تهدف الى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتمييز بين الظاهرة التابعة والظواهر المستقلة.[2]

[1] قصي احمد الشيخه، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد جامعة دمشق ،السنة 2015 ، ص 80 – 81.

[2] رندة بوشابو، اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض ادوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر للفترة 1996 – 2017،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي، الجزائر 2018 - 2019) ص 59

- يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل،و تعد مساهمة Granger الابرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية [1]

- اختبار Granger للسببية :

ويقوم اختبارGranger على مبدأ تحسين التنبؤ ،حيث يقال أن المتغير y_{2t} يسببy_{1t} ،اذ كان التنبؤ بقيم المتغير y_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{2t} بالاضافة الى القيم السابقة للمتغير y_{1t} افضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغيرy_{1t} فقط.

لتوضيح هذا الاختبار نفترض نموذج VAR(p) بحيث يكون المتغيرين y_{1t} وy_{2t} مستقرين :

$$y_{1t}=\alpha_0 +\sum_{i=1}^{p} \alpha_i^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{i=1}^1 y_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$y_{2t} = b_0+ \sum_{i=1}^{p} \alpha_i^2 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{i=1}^2 y_{2t-1} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

يتم تحديد عدد درجات التأخير pبواسطة او معيارAkaike Schwarz

من خلال المعادلة (1) يمكن القول بأن :

- y_{2t} لا يسبب y_{1t} أي$y_{2t} \rightarrow y_{1t}$ إذ وفقط إذا كان:

$$b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

- y_{2t} يسبب y_{1t} أي $y_{2t} \rightarrow y_{1t}$ إذا وفقط إذا كان:

$$b_1^1 \neq 0 \quad \text{أو} \quad b_2^1 \neq 0 \quad \text{أو} \quad b_p^1 \neq 0$$

من خلال المعادلة (2) يمكن القول :

- y_{1t} لا يسبب y_{2t} أي$y_{1t} \rightarrow y_{2t}$ إذ وفقط إذا كان:

[1] شفيق عريش و آخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، السنة 2011 ص 81

$\alpha_1^2 = \alpha_2^2 = \ldots = \alpha_p^2 = 0$

- y_{2t} يسبب y_{1t} أي $y_{2t} \rightarrow y_{1t}$ إذا وفقط إذا كان:

$\alpha_1^2 \neq 0$ أو $\alpha_2^2 \neq 0$ أو $\alpha_p^2 \neq 0$

لاختبار السببية ،يتم وضع الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأن لا يسبب ،أي أن :

H_0 ($y_{2t} \rightarrow y_{1t}$) : $b_1^1 = b_2^1 = \ldots = b_p^1 = 0$

مقابل الفرضية البديلة :

H_1 : $b_1^1 \neq 0$ أو $b_p^1 \neq 0$ أو... ($y_{2t} \rightarrow y_{1t}$)

تجدر الاشارة الى أن الفرضية البديلة تنص على أن أحد المعاملات يختلف عن الصفر[1].

[1] معطى الله امال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان، الجزائر، سنة 2014-2015، ص 357-358.

المبحث الثاني: بناء النموذج لاثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي

1/- تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الاستقرارية :

1_1/- تحديد المتغيرات :

تعد صياغة النموذج الرياضي من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها، وذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب إن يشمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، منها المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا باستخدام البيانات الاحصائية لمجموعة المتغيرات وتتمثل فيما يلي :

- **المتغير التابع** : هو رصيد الميزانية العامة وبالاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال معطيات تقارير بنك الجزائر 2000-2017 و الديوان الوطني الاحصائي ONS، و يرمز له بالرمز SOLD.
- **المتغيرات المستقلة:** و المتمثلة في :

Dettes: الدين العام.

IMP: الفجوة الضريبية.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

و منه يمكن صياغة النموذج التالي : **SOLD= F(Dettes. IMP. PIB)**

الشكل الرياضي للنموذج :

$$\mathbf{SOLD}= \beta_0+\beta_1(\mathbf{dettes})+\beta_2(imp)+\beta_3(Pib)$$

حيث : $(\beta_3،\beta_2،\beta_1،\beta_0)$ تمثل معلمات المشاهدات .

i: يعبر عن عدد المشاهدات .

1_2/- تقدير معلمات النموذج :

- **جمع البيانات** : تم جمع البيانات من تقارير بنك الجزائر 2000-2017 و الديوان الوطني الاحصائي ONS، و هي عبارة عن سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين (1999-2019)، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

Dettes	Sold	Imp	Pib	Annees
84,24	**16 000**	0,12	472,8	1990
77,83	**36 800**	0,14	752,6	1991
62,93	**-108 267**	0,34	918,6	1992
74,03	**-162 678**	0,34	1005,1	1993
98,38	**-89 148**	0,31	1275	1994
116,2	**-147 886**	0,3	1743,6	1995
98,15	**100 548**	0,19	2256,7	1996
69,86	84 100	0,19	2780,2	1997
72,86	-108 300	0,19	2830,5	1998
82,02	-16 500	0,2	3238,2	1999
62,81	400 000	0,2	4123,5	2000
58,26	184 500	0,22	4260,8	2001
54,68	52 600	0,24	4541,9	2002
44,54	200 400	0,21	5247,5	2003
36,85	337 900	0,21	6150,4	2004
27,22	1 030 600	0,19	7564,6	2005
26,87	1 186 800	0,2	8514,8	2006
13,94	579 300	0,25	9408,3	2007
8,82	999 500	0,29	11043,7	2008
10,81	**- 570 300**	0,31	9968	2009
11,66	-133 200	0,26	11991,6	2010
9,94	-63 500	0,29	14588,5	2011
10	-718 800	0,32	16209,6	2012
8,32	-66 600	0,24	16647,9	2013
8,76	-1 275 300	0,28	17228,6	2014
13,64	-2 553 200	0,32	16702,1	2015
15,45	-2 341 500	0,28	17406,8	2016
16,69	-1 284 800	0,25	18906,6	2017
	-1 585 100	0,26		2018
	-895 421	0,17		2019

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000-2017، الديوان الوطني الاحصائي ONS.

استخدام البيانات :

- يتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، سنعتمد في بناء النموذج على مستوى المعنوية 5% عند مختلف الاختبارات. بالاستعانة ببرنامج (eviews9) الاحصائي في إستعمال طريقة المربعات الصغرى واختباراتها .

1/3- الاختبارات الاحصائية :

❖ دراسة الاستقرارية بطريقة ديكي فولر الموسع (ADF) :

الجدول رقم (02-01) نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج وعند درجة معنوية 5%

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		DETTES	IMP	PIB	SOLD
With Constant	t-Statistic	-0.4625	-3.2255	1.2649	-1.7691
	Prob.	***0.8830***	***0.0286***	***0.9977***	***0.3876***
		n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0573	-2.8833	-1.8651	-2.2427
	Prob.	***0.5432***	***0.1820***	***0.6445***	***0.4499***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2506	-0.4714	4.2505	-1.6661
	Prob.	***0.1883***	***0.5025***	***1.0000***	***0.0898***
		n0	n0	n0	*

At First Difference

		d(DETTES)	d(IMP)	d(PIB)	d(SOLD)
With Constant	t-Statistic	-5.3453	-4.7798	-4.1605	-6.0745
	Prob.	***0.0002***	***0.0007***	***0.0035***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2226	-4.9097	-4.5181	-5.9650
	Prob.	***0.0015***	***0.0026***	***0.0070***	***0.0002***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0070		-2.5676	-6.1627
	Prob.	***0.0450***	***0.0000***	***0.0124***	***0.0000***
		**	***	**	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

على ضوء نتائج ديكي فولر الموسع يتضح أن كل المتغيرات المحسوبة للسلاسل غير مستقرة في المستوى الموافق لمستوى المعنوية 5% (prob>0.05)، ونظرا لعدم إستقرارية السلاسل نقوم بمعالجتها بطريقة الفروقات .

- الفروق الاولى I(1): من خلال الجدول يتضح أن السلاسل للفروق الاولى لكل المتغيرات مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، وذلك عند النماذج الثلاث لاختبارات ADF نجد إن السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى I(1).

❖ **اختبار التكامل المشترك** :

بعد تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها، وجدنا بان كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الاولى.

و عليه نقول بانه يوجد احتمال مشترك بين المتغيرات، اذ نقوم باختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات باجراء اختبار التكامل المشترك الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) اختبار التكامل المشترك :

Series: PIB SOLD IMP DETTES
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.640776	62.40792	47.85613	0.0012
At most 1 *	0.620208	35.78888	29.79707	0.0090
At most 2	0.331631	10.61744	15.49471	0.2362
At most 3	0.005434	0.141660	3.841466	0.7066

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال نتائج الجدول تظهر بأن هناك علاقتا تكامل متزامن عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نستنتج وجود علاقة طويلة المدى بين رصيد الميزانية والدين العام.

❖ تحديد فترات الابطاء الزمني:

تحديد فترة الإبطاء الأمثل للنموذج ، وذلك بإفتراض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى هي ثلاثة فترات إبطاء، يبين الجدول التالي النتائج الإحصائية لفترات الإبطاء المختلفة:

الجدول رقم (02-03) نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB SOLD IMP DETTES
Exogenous variables: C
Date: 09/16/20 Time: 22:18
Sample: 1990 2019
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-682.3168	NA	8.23e+18	54.90534	55.10036	54.95943
1	-579.4249	164.6271*	8.05e+15*	47.95399	48.92909*	48.22444*
2	-567.5622	15.18425	1.26e+16	48.28497	50.04015	48.77179
3	-543.8734	22.74120	9.30e+15	47.66987*	50.20514	48.37305

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد فترات الإبطاء الأمثل وفق لكافة المعايير يساوي فترة واحدة بإستثناء إختبار أكايكي AIC الذي يبين أن عدد فترات يساوي ثلاث فترات، وسيتم على ما حصلنا عليه وفقا لأغلب المعايير يوجد فترة إبطاء واحدة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

ان الجدول الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي الذي يظهر في (الملحق رقم(01)) لا يبين قيمة الاحتمال للمعاملات،لهذا سيتم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعيVECM (حيث يكون (PIB)**D** هو المتغير المستقل) من أجل الحصول على قيمة الاحتمال الخاص بكل معامل مقدر في المعادلة.

معادلة نموذج تصحيح الخطا الخاصة بالمتغير المستقل (PIB)D:

D(PIB) = - 0.0782901922995*(PIB(-1) + 0.00412349632357*SOLD(-1) + 54297.2863726*IMP(-1) + 123.818646127*DETTES(-1) - 26319.2791831) + 0.491192673966*D(PIB(-1)) - 0.000512748463043*D(SOLD(-1)) - 4326.46352955*D(IMP(-1)) + 16.2911853479*D(DETTES(-1)) + 401.547829317

1/– السببية طويلة الاجل:

يظهر معامل تصحيح الخطأ إشارة سالبة كما ان الاحتمال المرافق له اقل من 0.05 أي ان هذا المعامل سالب ومعنوي وهذا ما يدل على علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

2/– السببية قصيرة الاجل:

الجدول رقم(02-04) اختبار wald

Wald Test:
System: %system

Test Statistic	Value	Df	Probability
Chi-square	6.912825	3	0.0747

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال اختبار wald في اطار نموذج تصحيح الخطا الشعاعي ان إحتمال الرفض يساوي 0.0747 أكبر من 0.05 وهذا يؤكد صحة تمثيل النموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بمعادلة واحدة.

2/– نموذج رصيد الميزانية العامة:

بالاعتماد على النموذج الخطي التالي:

$$\mathbf{SOLD} = \beta_0+\beta_1(\mathbf{dettes})+\beta_2(imp)+\beta_3(Pib)$$

و بعد ادخال البيانات في برنامج (eviews) لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (02-06) نتائج التقدير للنموذج الخطي لرصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2019_1990

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 09/15/20 Time: 10:12
Sample (adjusted): 1990 2017
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2672062.	705267.0	3.788724	0.0009
X1	-19413.20	6644.770	-2.921577	0.0075
X2	-3335564.	1991319.	-1.675052	0.1069
X3	-135.6121	37.21835	-3.643690	0.0013

R-squared	0.472722	Mean dependent var	-86818.96
Adjusted R-squared	0.406813	S.D. dependent var	740990.0
S.E. of regression	570700.5	Akaike info criterion	29.47868
Sum squared resid	7.82E+12	Schwarz criterion	29.66900
Log likelihood	-408.7015	Hannan-Quinn criter.	29.53686
F-statistic	7.172276	Durbin-Watson stat	1.734844
Prob(F-statistic)	0.001332		

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

علما أن: dettes = X1 , IMP=X2 , PIB=X3

و من الجدول اعلاه نستخلص النموذج التالي:

Sold = 2672062.17333-19413.2029026*dettes-3335564.01096*imp-135.612118381*Pib

(-3.64) (-1.67) (-2.92) (3.78)

R^2= 0.47 N=30 F=7.17

$\overline{R}^2$=0.40 DW= 1.73 prob=0.0009

حيث:

(): القيمة داخل القوسين تمثل الاحصائية t.

N: عدد المشاهدات.

R^2: معامل التحديد.

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المصحح.

DW: إحصائيات ديربن واتسن.

F: إحصائيات فيشر.

Prob: إحتمال الخطأ.

3/– تقييم تقديرات المعلمات:

***اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية :**

- **الدين العام (Dettes)** : يوجد علاقة عكسية بين رصيد الميزانية العامةوالدين العام وذلك من خلال الاشارة السالبة في معادلة الانحدار، اذ كلما زاد الدين العام *بوحدة* واحدة انخفض رصيد الميزانية العامة ب 19413. 20 وحدة، ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية .

- **الفجوة الضريبية (IMP)**:عكسية بين الفجوة الضريبية ورصيد الميزانية العامة حيث كلما زادت الفجوة الضريبية بوحدة واحدة انخفض رصيد الميزانية العامة ب3335564.01 وحدة، ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.
- **الناتج الداخلي الخام (PIB)**: نظرا للاشارة السالبة في معادلة الانحدار نقول بانه توجد علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام و رصيد الميزانية العامة،اذا كلما زاد الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة انخفض ريصيد الميزانية العامة ب 135.61وحدة ، إذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

***اختبار النموذج من الناحية الاحصائية:**

معامل التحديد R^2: يقدر معامل التحديد ب 0.47 وهذا ما يدل على ان 47% من التغير الناتج المفسر من المتغيرات المستقلة (الدين العام، الفجوة الضريبية،الناتج الداخلي الخام)، ارتباط قوي مما يعني ان النموذج جيد ومقبول والباقي يعود الى العوامل الاخرى غير مدرجة في النموذج.

إحصائيات فيشر *F* : لدينا F المحسوبة تساوي 7.17 أما الجدولية عند درجة حرية البسط $K=3$ ودرجة حرية المقام $n-k-1=26$ نجد $F_{30}^{3} = 2.98$

بما أن F المحسوبة أكبر من الجدولية نقول ان النموذج ككل له معنوية .

خلاصة الفصل الثالث :

كان الهدف من الدراسة هو قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2019، هو اختبار السببية وتقدير النموذج العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الأجل، حيث تم تتبع جملة من الخطوات تمثلت في :

- تمثلت الخطوة الاولى في توصيف و صياغة النموذج
- الخطوة الثانية تقدير معلمات النموذج
- الخطوة الثالثة قمنا باختبارات احصائية

هذا بعد استعمالنا للسلاسل الزمنية يمكننا القول بان الاستدامة المالية تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر و النموذج القياسي مقبول اقتصاديا و احصائيا.

خاتمة

من خلال عملية التحليل التقييمي للاستدامة المالية في الجزائر، و بناءا على خصائصها الاقتصادية والمالية باعتبارها دولة نفطية تمتاز بمواردها النفطية الكبيرة، استنتجنا أن الجزائر في وضع مالي غير مستدام مما يفرض على السلطات المالية لها إتباع إصلاحات هيكلية لأجل تعزيز الاستدامة المالية والحد التقلبات الدورية السياسة المالية، وذلك بداية من صياغة استراتجية واضحة لإدارة الدين العام ضمن اطار تنسيقي يضم السياستين المالية والنقدية ضمن اطار اقتصادي شامل يضمن استدامة الانتفاع من الثروة النفطية وذلك من خلال جعل الموارد الطبيعية غير متجدد، موارد مالية مستدامة ومتجددة بفعل الاستثمار المدر للعائد .

كما يعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة كانت، بحكم انه يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن ثم فهو يشير الى جملة من المؤشرات التي تعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان .

لذلك كانت اشكالية بحثنا هي:

ما مدى تاثير مؤشر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990–2019؟

يرتبط تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر بعاملين اثنين يتعلق العامل الاول بمدى انعاش اسعار النفط في السنوات القادمة أو على الاقل استقراره في مستويات المقبولة بما يسمح بتحقيق التوازن الموازني، اما العامل الثاني فيتعلق بمدى قدرة الجزائر على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تفعيل التمويل عن طريق البورصة وإدخال أدوات مالية اسلامية والابتعاد عن التوجه نحو المديونية الخارجية واحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية 1:

– تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر يرتبط بترشيد وحوكمة الانفاق العام من جهة ،وتنويع مصادر إراداتها من جهة اخرى .

قدرة الحكومة على ترشيد نفقاتها والابتعاد عن التبذير والإسراف ومراجعة الدعم الاجتماعي من خلال توجيهه لمستحقيه، والتحكم في الاستهلاك العمومي خاصة في مجال استهلاك الطاقة التي عرفت تنامي غير مسبوق في السنوات الاخيرة .قد تعرض أي دولة الى العسر المالي اذ لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بترشيد و حوكمة الانفاق العام وتنويع مصادر ايراداتها.

الفرضية 2 :

تعتبر الاستدامة المالية عامل مهم في تحقيق النمو في البلدان النامية.

الاستدامة المالية أصبحت ذات تأثير واضح في أغلب الاقتصاديات النامية، حتى أغلبية الاقتصاديين يرون ان تقدم ونمو أي اقتصاد يرتبط بنسبة كبيرة بمدى قدرة الاستدامة المالية في الوصول إليه.

الفرضية 3:

– توجد سببية وتكامل مشترك بين رصيد الميزانية العامة و الدين العام والناتج الداخلي الخام و الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 1990–2019

من خلال اختبار سببية غرنجر تبين ان رصيد الميزانية العامة دالة في الدين العام والناتج الداخلي الخام و الفجوة الضريبية، ومن خلال اختبار التكامل المشترك حسب طريقة انجل غرنجر استطعنا تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل والعلاقة التوازنية قصيرة الاجل وتم قبول نموذج كل علاقة من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية.

نتائج البحث:

النتائج النظرية:

- ✓ لا تمتلك متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر (الدين العام الى ناتج المحلي الإجمالي الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الاولي) القدرة بالتأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.
- ✓ انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور و توسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي .
- ✓ يشير النمو الاقتصادي الى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة من انتاج السلع والخدمات،نصيب الفرد من اجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على المدى فترة طويلة من الزمن.

النتائج التطبيقية:

- ✓ تبين من خلال نتائج تقدير النموذج القياسي أن جميع المتغيرات مستقلة الداخلة فيه ذات دلالة احصائية.
- ✓ من خلال اختبار التكامل المشترك وفق منهجية انجل – غرنجر وجود تكامل مشترك بين سلاسل المتغيرات.
- ✓ وجود علاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين المتغير التابعالذي هو رصيد الميزانية العامة والمتغيرات المستقلة والتي تمثل الدين العام والفجوة الضريبية والناتج الداخلي الخام.

التوصيات:

- ✓ من المهم وضع معايير محددة ومتغيرات واضحة للاستدامة المالية،وهذا ما يقع ضمن مسؤوليات الأكاديميين، وذلك عن طريق استمرار البحث في هذا الموضوع .
- ✓ يجب مراجعة الدين العام أساليب إدارته ومصادر التمويل والبحث عن التمويل الأقل تكلفة.

- ✓ العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الاجنبية في مجال إدارة المال العام مما يحقق أهم الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية، وفق آلية ذات فعالية عالية.
- ✓ الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص استغلال القطاع العام أحسن استخدام عن طريق رفع كفاءة وصيانة أمواله وهذا دون الضرر بالقطاع الخاص المكمل له.
- ✓ القيام ببرامج توعوية للمواطنين لإبراز دورهم الهام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الالتزام بدفع الضرائب و توضيح المسئولية القانونية بحق المتهربين.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث معالجة هذا الموضوع في حدود الاشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوافرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع، و بكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب و آفاق علمية جديدة، ولهذا الصدد نقترح عددا من مواضيع مستقبلية:

اختبار اثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي بالنسبة الى مجموعة من الدول النامية من خلال تطبيق طرق جديدة للتقدير القياسي مثل طريقة التكامل المتزامن للبيانات المقطعية Cointegration "Panel " وذلك للتمييز بشكل أفضل بين الاثار القصيرة و الطويلة الاجل لمختلف فئات الانفاق العام و الايرادات العامة على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

1) أحمد السميع علام، المالية العامة "المفاهيم والتحليل اقتصاد والتطبيق"، الطبعة الاولى 2012 أكاديمية الاسكندرية للعلوم، مصر.

2) احمد يحياوي، مساهمة في دراسات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005.

3) احمد يوسف دودين، اساسيات التنمية الادارية والاقتصادية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2014.

4) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

5) اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012 .

6) أعاد حمود قياس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، 2011 .

7) أمين حواس، أ. د فاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2016.

8) جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010.

9) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، سنة 2009.

10) خبابة عبد الله، اساسيات المالية العامة، مؤسسات الشباب الجامعة، مصر، سنة 2009.

11) سوزى عدلى ناشد، الوجيزفي المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2000.

12) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012.

13) عادل فليح العلي، المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2007.

14) عبد الرحمان يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر، 2001.

15) عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الاردن-، سنة 2009

16) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية اسكندرية، الطبعة الثالثة، سنة 2004

17) علي جدوع الشروفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010.

18) عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

19) فارس رشيد البياتي، مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية للنشر، سنة 2015.

20) فتحي احمد، ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2013.

21) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

22) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 1999.

23) محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010.

24) محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2015 .

25) محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، سنة 2004.

26) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، سنة 2000.

27) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2007.

28) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر الأردن، 2007.

29) مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2011.

30) ميثم صاحب عجان، على محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، سنة 2011.

المذكرات

1) تبات الخالدية، بالاقرع فتيحة، اثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سنة 2019/2018

2) ثليجي مختارية، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، سنة 2015/2014

3) حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الإستدامة المالية، رسالة لنيل درجة الماجيستر، كلية التجارة، جامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2014.

4) دومي حكيمة، اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2015/2014

5) رندة بوشابو، اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض ادوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر للفترة 1996 – 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامع ام البواقي، الجزائر 2018 - 2019) .

6) شادي جمال الغرباوي، اثر رأس المال على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2015.

7) شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد 5، السنة 2011.

8) عدة أسماء، أثر الانفاق النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.

9) قصي أحمد الشيخه، دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق السنة 2015.

10) كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تلمسان، سنة 2013/2012

11) ماضوي حنان، اجراءات اعداد وتنفيذ ميزانية البلدية، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص سير المحاسبة المالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011

12) معاشي سفيان، اثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2012، اطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية، تخصص استثمار وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،سنة 2015- 2016

13) معطى الله امال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان، الجزائر، سنة 2014-2015

الجرائد والمجلات والملتقيات :

1) أيوب انور حمد سماقه يى، سردار عثمان بادا وه يى، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان العراق، مجلة الجامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإيدارية، المجلد 7 العدد 13، 2015.

2) بشير عبد الكريم، حمان بوا علي سمير، قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد الجزائر تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

3) عثمان نقار – منذر العواد، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي الرأسمالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد الثاني، 2012 .

4) عثمان هادي واخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين المتغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال فترة 1974 – 2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 1، السنة 2015 .

5) علي حسين نوري بني لام، الإستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي ، مجلة جامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية العدد 2، 2018، العراق .

6) فتحي خن، فوزي عبد الرزاق، مجلة العلوم الإنسانية، تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

7) وحيد عبد الرحمن بانا فع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في مملكة العربية السعودية مجلة البحوث اقتصادية عربية، العدد 74، سنة 2016.

محمد محمود عبد الله يوسف، نحو منهجية جديدة لتفعيل الاسس الاقتصادية للاستدامة مع دراسة حالة مقارنة، بحث اقتصادي، قسم التخطيط العمراني، كلية التخطيط الاقليمي العمراني، جامعة القاهرة، مصر، 2016.

المواقع الالكترونية:

http://www alpt .net

http://ar .islamway.net

http:// www saaid.net

https://www alanba.com

www.m.ahewar.org

https://m.lusailnews.net

arbictrater.comhttp://www

addustour.comhttp://www

http://www.mawdoo3.com

httt://www star times.com

peta.Argaam.comhttp://alphaeta

http://www almergt.com

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار تصحيح الخطا الشعاعيVECM

vecm

Vector Error Correction Estimates
Date: 09/16/20 Time: 22:20
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PIB(-1)	1.000000
SOLD(-1)	0.004123 (0.00069) [6.01369]
IMP(-1)	54297.29 (11701.3) [4.64027]
DETTES(-1)	123.8186 (16.7775) [7.38004]
C	-26319.28

Error Correction:	D(PIB)	D(SOLD)	D(IMP)	D(DETTES)
CointEq1	-0.078290 (0.05945) [-1.31692]	-91.93187 (46.0102) [-1.99807]	-9.08E-06 (3.9E-06) [-2.33045]	0.000664 (0.00087) [0.76056]
D(PIB(-1))	0.491193 (0.28700) [1.71147]	107.9608 (222.120) [0.48605]	2.33E-05 (1.9E-05) [1.23879]	-0.002592 (0.00422) [-0.61475]
D(SOLD(-1))	-0.000513 (0.00036) [-1.41028]	-0.221129 (0.28139) [-0.78585]	1.38E-08 (2.4E-08) [0.58117]	1.96E-06 (5.3E-06) [0.36733]
D(IMP(-1))	-4326.464 (3194.45) [-1.35437]	-618777.8 (2472302) [-0.25028]	0.141949 (0.20934) [0.67808]	70.65830 (46.9372) [1.50538]
D(DETTES(-1))	16.29119 (16.7941) [0.97006]	16015.86 (12997.6) [1.23222]	0.000115 (0.00110) [0.10447]	0.189757 (0.24676) [0.76899]
C	401.5478 (246.631) [1.62813]	-95014.76 (190877.) [-0.49778]	-0.010258 (0.01616) [-0.63467]	-0.417912 (3.62385) [-0.11532]
R-squared	0.211015	0.221680	0.325109	0.201205
Adj. R-squared	0.013769	0.027100	0.156386	0.001507
Sum sq. resids	11917430	7.14E+12	0.051180	2572.917
S.E. equation	771.9271	597423.7	0.050587	11.34222
F-statistic	1.069808	1.139274	1.926884	1.007546

Log likelihood	-206.3528	-379.2916	44.10411	-96.62349
Akaike AIC	16.33483	29.63781	-2.931086	7.894115
Schwarz SC	16.62516	29.92814	-2.640756	8.184445
Mean dependent	698.2308	-50830.77	0.004231	-2.351538
S.D. dependent	777.2971	605687.1	0.055076	11.35077

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.05E+16
Determinant resid covariance	7.19E+15
Log likelihood	-622.2169
Akaike information criterion	50.01668
Schwarz criterion	51.37156
Number of coefficients	28

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (02) منحنى متغير الدين العام dettes

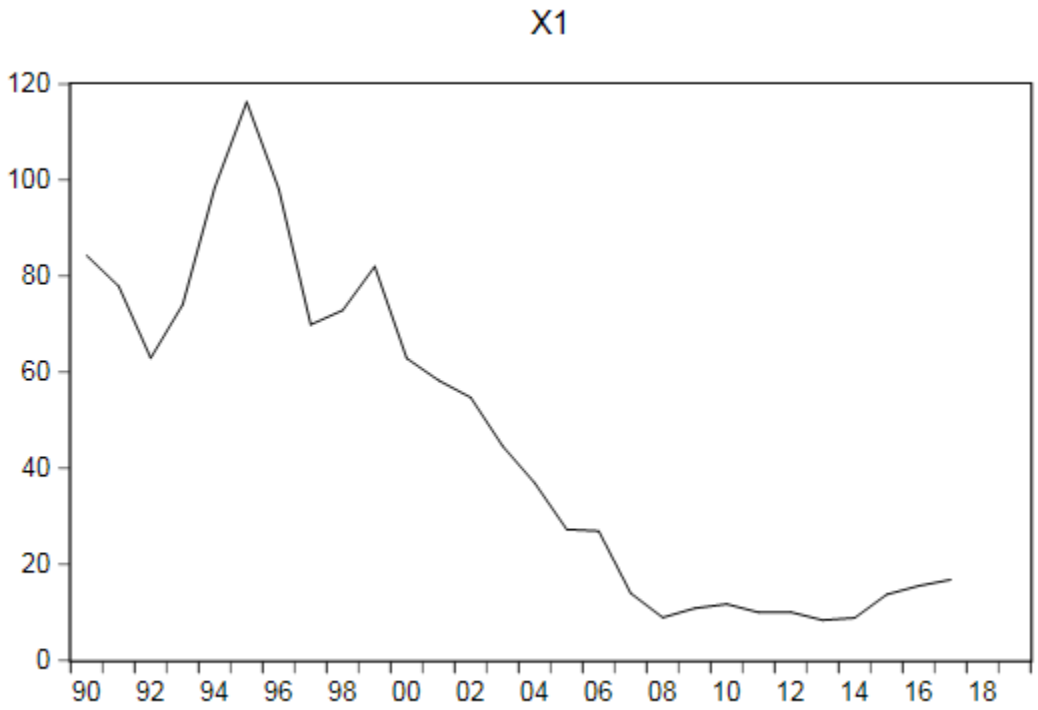

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (03): منحنى متغير الفجوة الضريبية IMP

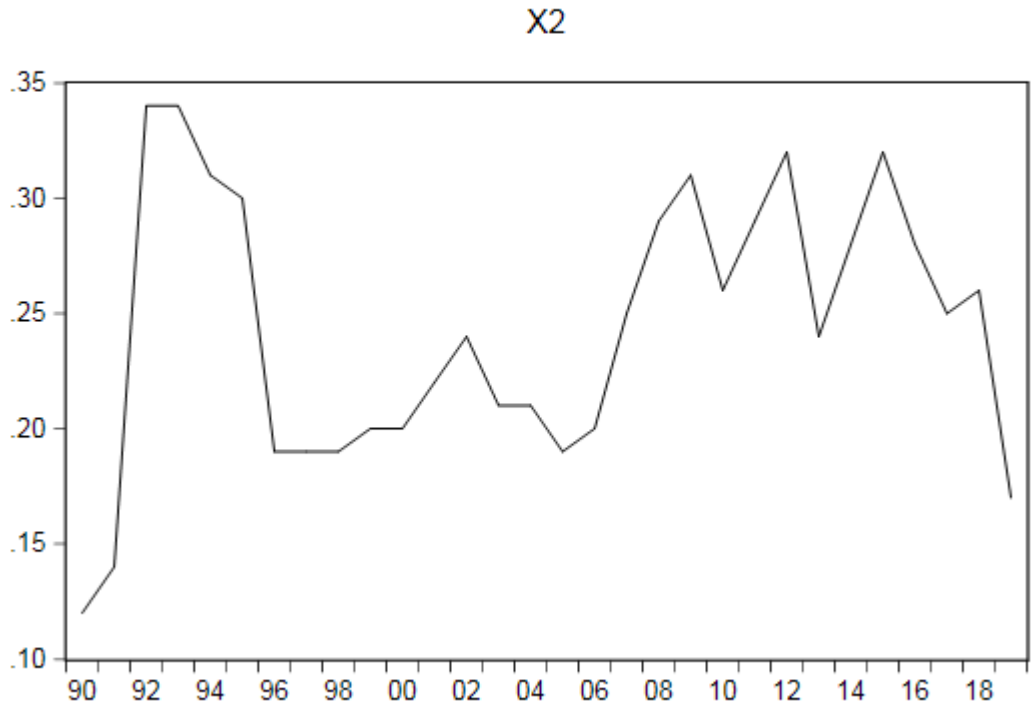

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (04): منحنى متغير الناتج الداخلي الخام PIB

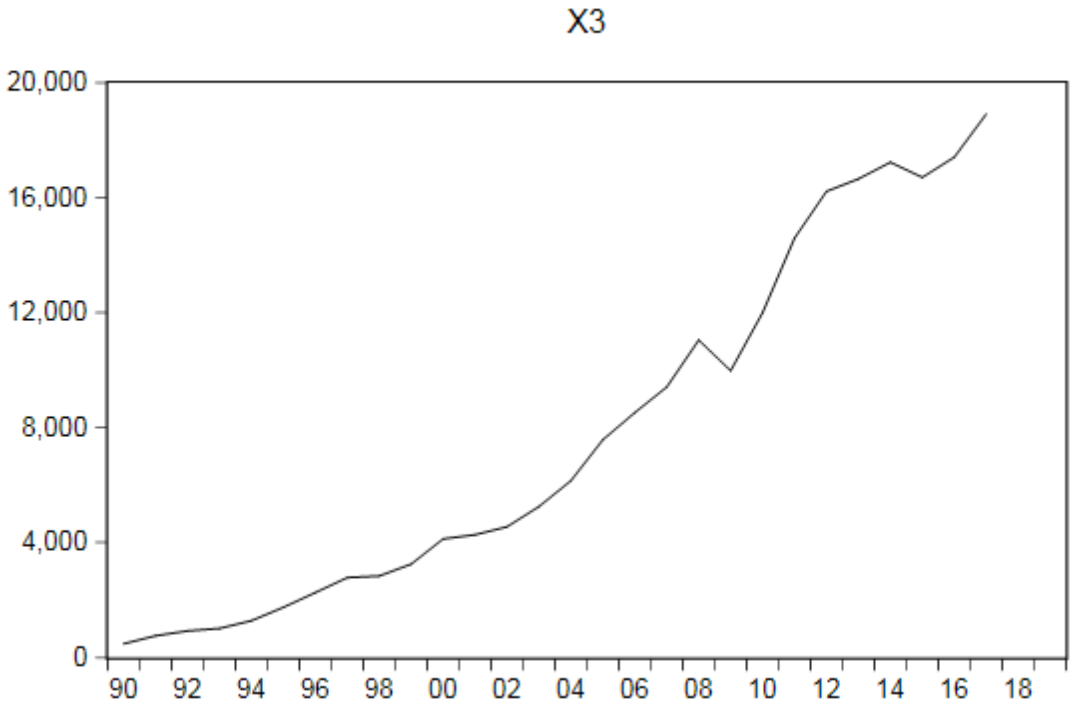

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (05): منحنى متغير رصيد الميزانية العامة SOLD

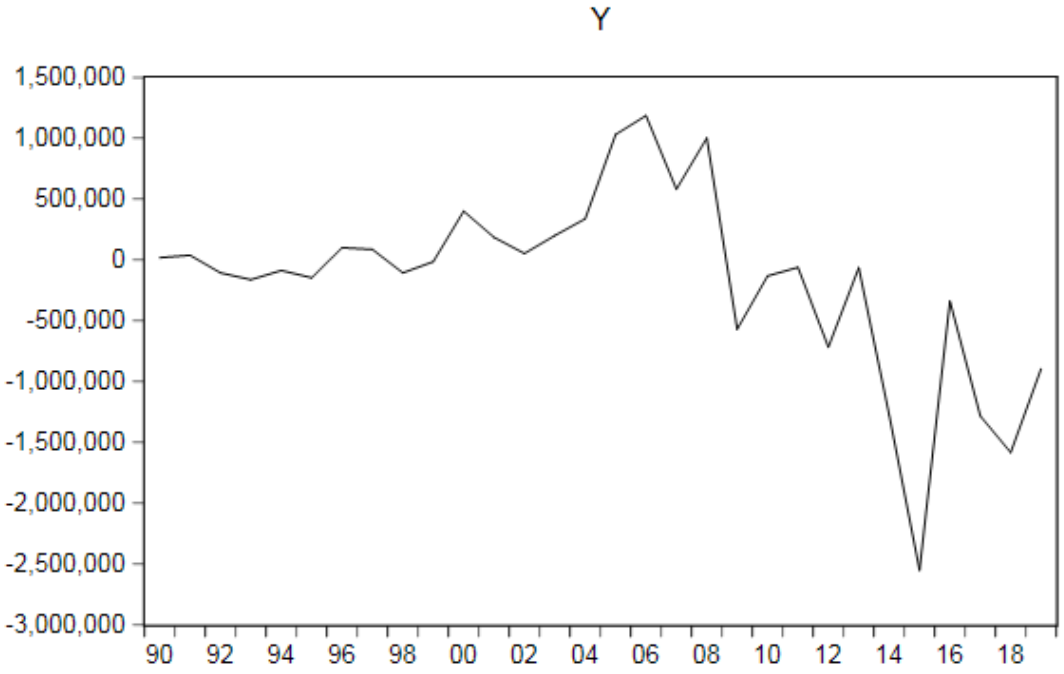

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم 06 منحنى الاجمالي للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة

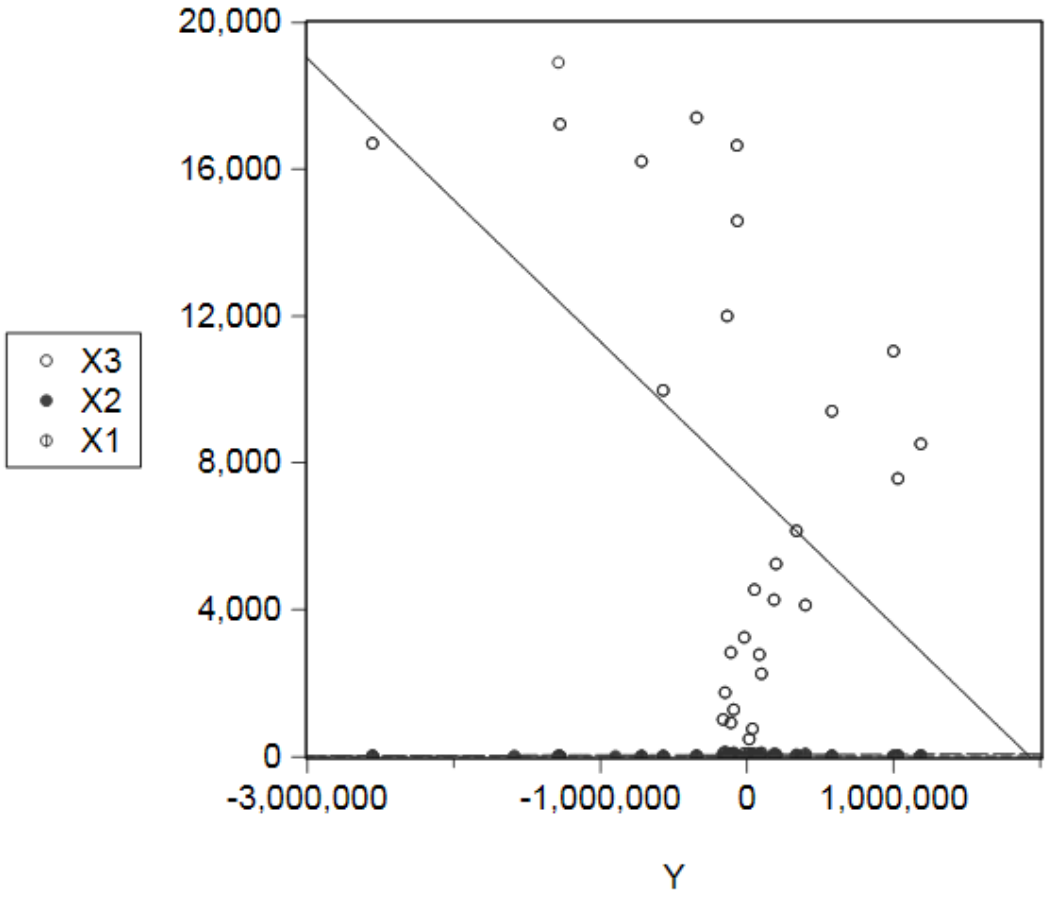

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

الملحق رقم (07): نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج وعند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on X1

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.015050	0.7331
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on X2

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.225492	0.0286
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on X3

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.264948	0.9977
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on Y

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.571814	0.1102
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم: 08 نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج وعند درجة معنوية 5%

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X1)

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.345255	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X2)

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.779782	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X3)

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.160544	0.0035
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(Y)

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.696057	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews9

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أثر متغيرات الاستدامة المالية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، وذلك بتقييم وضعيته خلال الفترة الممتد بين 1990 – 2019 في ظل الاصلاحات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وقد تم تقدير نموذج قياسي يتشكل من رصيد الميزانية العامة كمتغير تابع، وثلاث متغيرات مستقلة (تفسيرية) وهم الدين العام، الفجوة الضريبية، الناتج الداخلي الخام، باستخدام السلاسل الزمنية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن الدين العام، الفجوة الضريبية، الناتج الداخلي الخام تؤثر بالسلب على رصيد الميزانية العامة أي هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزانية العامة و جميع متغيرات الدراسة، اي كلما زادت هذه الاخيرة إنخفض رصيد الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الدين العام، الفجوة الضريبية، الناتج الداخلي الخام.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer l'impact des variables de soutenabilité financière sur l'économie algérienne en général et la croissance économique en particulier, en évaluant sa situation au cours de la période 1990-2019 à la lumière des réformes et des évolutions de l'économie algérienne. Un modèle standard a été estimé qui consiste en le solde du budget général comme variable dépendante Et trois variables indépendantes (explicatives) sont la dette publique, l'écart fiscal, le produit intérieur brut, à l'aide de séries chronologiques, et les résultats de l'étude ont conclu que la dette publique, l'écart fiscal et le produit intérieur brut affectent négativement le solde du budget général, ce qui signifie qu'il existe une relation inverse entre le solde budgétaire Le grand public et toutes les variables de l'étude, c'est-à-dire que plus cette dernière est élevée, plus le solde budgétaire général est bas.

Mots clés: viabilité budgétaire, dette publique, écart fiscal, produit intérieur brut.